هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين

كلية الحقوق

البكالوريوس في الحقوق

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 31 مايو – 2 يونيو 2021

HA017-C3-R017

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة.....3

ب. بيانات البرنامج.....5

ج. ملخص الأحكام.....8

د. المعايير والمؤشرات 10

المعيار (1) 10

المعيار (2) 22

المعيار (3) 34

المعيار (4) 43

هـ. الاستنتاج.....53

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	البكالوريوس في الحقوق
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	–
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
عدد الوحدات *	46
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
أهداف البرنامج*	1. تزويد الخريجين بالمعارف القانونية، والفهم الشامل للجوانب التشريعية والقضائية، وصقل كفاءتهم بما يؤهلهم للتعامل مع كافة القضايا المطروحة في كافة الجوانب القانونية، وبما يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل. 2. تطوير الفكر والممارسة القانونية من خلال إجراء البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم القانونية، وإكساب الخريجين مهارات البحث العلمي بما يؤهلهم لمواصلة

	دراساتهم العلمية والمهنية من خلال مواصلة الدراسات العليا، والتعليم المستمر. 3. المساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع من خلال ممارسة الخريجين لوظائفهم وفقًا لقواعد المسئولية وأخلاق المهنة؛ بتزويد المجتمع البحريني والخليجي بالكوادر القانونية المؤهلة القادرة على العمل فرادى وضمن فريق. 4. تعزيز القيم الوطنية والمواطنة، وغرس ثقافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المجتمع البحريني من خلال دعم الصلة بالمؤسسات التشريعية والقضائية.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	1. الإلمام بكافة علوم القانون بفرعيه العام والخاص، والشريعة الإسلامية، وفهم السياسة التشريعية في الدولة، وإكساب الطالب أخلاقيات مزاولة مهنة القانون. 2. ممارسة الأعمال القانونية بما في ذلك تحليلُ أحكام العقود والوقائع والأحداث، وإعطاؤها مضمونها المناسب. 3. مباشرة التحقيق، وإعداد قوائم الدعاوى القضائية في كافة فروع القانون. 4. إعداد مذكرات الدفاع والمرافعة الشفهية أمام المحاكم بمختلف درجاتها، ومجالس التحكيم. 5. إعداد البحوث القانونية، والتعليق على الأحكام القضائية بما يكسب الطالب مهارات البحث، والتعلم الذاتي. 6. الصياغة القانونية بما في ذلك صياغة الأحكام القضائية والنصوص التشريعية.

	7. العمل بروح الفريق الواحد بالاتصال المباشر، وبالوسائل الإلكترونية.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف جزئيًّا
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الاستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لنظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها وسياسة التعليم والتعلم في جامعة البحرين، يجب أن تتوافق الأهداف التعليمية للبرنامج الأكاديمي مع أهداف الكلية ودورها، وأهداف الجامعة ودورها، ويُؤْخَذُ في الاعتبار متطلباتُ الجودة والاعتمادية. كما يجب أن تُوجدَ علاقة بين الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات تعلمه المتوقعة، وبين مخرجات التعلم المتوقعة للجامعة، بالإضافة لتوافر عدة متطلبات لطرح البرامج الأكاديمية، وترخيصها كوجود دراسة جدوى، وأهداف من طرح البرنامج، وبيان احتياجاته. وترى لجنة المراجعة أنَّ برنامج البكالوريوس في الحقوق مُعَدٌّ في إطار تخطيط أكاديمي واضح، حيثُ يوجدُ للبرنامج صلةٌ واضحةٌ بتحقيق الأهداف المرجوة من طرحه، كما يوجد ارتباطٌ واضحٌ بين المخرجات التعليمية للبرنامج والمخرجات التعليمية للمؤسسة. علاوة على ذلك، تتمُّ مراجعة البرنامج بانتظام من خلال اللجان التابعة لمكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق، كلجنة أرباب الأعمال والخريجين ولجنة المناهج، ومجالس الأقسام والكلية، كما يتم تقييمه سنويًّا من خلال تقرير التقييم الذاتي. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الارتباط والصلة القائمة بين أهداف البرنامج، وأهداف الكلية والجامعة، والصلة بين المخرجات التعليمية المتوقعة للبرنامج والمخرجات التعليمية للمؤسسة؛ الأمر الذي يوضح وجودَ التزامٍ باللوائح الجامعية المتعلقة بذلك.

- يتضمن سجل مخاطر كلية الحقوق للعام الجامعي (2020–2021)، تحديدًا شاملاً للمخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجه كلية الحقوق، ومنها المخاطر المتعلقة بجودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية، كما حدد هذا السجل طرائق مواجهة هذه المخاطر، والمسئول عن القيام بذلك، والنسبة المحتملة لوقوعها، ومن ضمن هذه المخاطر: الفشل في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات، ولمواجهة هذا الخطر سيتولى مكتب ضمان الجودة بكلية الحقوق إعادة توصيف البرنامج من خلال اللجان والمجالس الاستشارية، كما سيتم مواجهة خطر البطالة بين الخريجين من خلال تعزيز الروابط مع سوق العمل، والاستعانة بالمجالس الاستشارية في ذلك. كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ من المخاطر المحتملة عدم تطور البرنامج، وسيتم مواجهة ذلك بالاستعانة بلجان المناهج؛ لإجراء تحديث له، ومراعاة متطلبات سوق العمل لتطويره، كما سيتم مواجهة خطر المنافسة من كليات أخرى من خلال إجراء مقارنات مع المؤسسات الأخرى؛ لمعرفة مكانة البرنامج، وإصلاح أي خلل للبقاء في الصدارة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذا التنظيم للمخاطر المحتملة على جميع المستويات، وسبل مواجهتها.

- وفقًا لنظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها وسياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها، وسياسة التعليم والتعلم؛ فإنه يتعين مراعاة متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات عند طرح أو تطوير البرامج الأكاديمية، وقد جاء في تقرير التقييم الذاتي، أنَّ برنامج البكالوريوس في الحقوق لم يتمَّ تسكينه بعدُ على الإطار الوطني للمؤهلات، ولكن توجد خطة للتسكين، كما يوجد تقرير تحقق صادر عن مركز ضمان الجودة بخصوص تسكين المقررات على الإطار الوطني للمؤهلات؛ تمَّ إعدادُهُ لتسهيل عملية ملء ومراجعة بطاقات تسكين المقررات على الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنةُ المراجعة تحثُّ القسمَ على الإسراع في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات.

- يوجد مسمَّى مختصرٌ وواضحٌ للبرنامج وهو: "البكالوريوس في الحقوق"، على الموقع الإلكتروني للجامعة، ومُدَوَّنُ على شهادات الخريجين، وجميع المستندات الداعمة المقدمة مثل: قرار استحداث وتطوير البرامج الأكاديمية، وقرار مجلس الجامعة بالموافقة على طرح البرنامج.

- للبرنامج أهدافٌ واضحةٌ وملائمةٌ بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في مملكة البحرين، ويتمُّ تقييمُها ومراجعتها من قِبَلِ مكتب ضمان الجودة بالكلية، ولجان الجودة في الأقسام الأكاديمية، التي تختص بمراجعة مخرجات وأهداف البرامج الأكاديمية بالقسم، ومن ضمنها برنامج "البكالوريوس في الحقوق"،

وإبداء الاقتراحات اللازمة لتحسين جودة البرامج. علاوة على ما تقوم به الجهات ذات العلاقة كاللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، حيث اتضح – من خلال تحليل نتائج استبانة قياس مستوى رضا أعضاء لجنة أرباب الأعمال والخريجين عن البرنامج – عدم وجود حاجة لتعديل أهدافه، وأن (92%) من أرباب الأعمال يشجعون على دراسة البرنامج في جامعة البحرين. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن ذلك.

- تضمن تقرير التقييم الذاتي، توضيحًا دقيقًا للارتباط بين أهداف البرنامج ورسالة الكلية والجامعة؛ بما يشمل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتلك المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك من خلال المصفوفات التي توضح الترابط والانسجام بين رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها، والتوافق بين رؤية ورسالة وأهداف الكلية، ورؤية ورسالة وأهداف الجامعة، والترابط بين أهداف الجامعة وأهداف البرنامج. وعليه، تبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذا الارتباط والانسجام بين أهداف البرنامج ورسالة كل من الكلية والجامعة، والذي يوضح التوافقَ بين رسالة الجامعة المتعلقة بتطوير البحث العلمي، واتباع أساليب حديثة في التدريس، ورسالة كلية الحقوق التي تركز على تخريج كوادر قانونية متميزة قادرة على ممارسة البحث العلمي ببراعة.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- تتحدد المواصفاتُ العامة للخريجين من خلال مخرجات التعلم المطلوبة على مستوى جامعة البحرين، وقد حددت الجامعة المواصفات العامة للخريجين التي يتعين تحققُها من خلال المخرجات التعليمية (UILOs)، حيث إنه من المتوقع أن يتوافر لدى الخريج مهارات التواصل والكفاءة في تقنية المعلومات، والمهارات المعرفية، ومهارات التفكير النقدي، والنزاهة، والمسئولية، وإدارة المعلومات، والتخطيط المستمر للمستقبل. كما يوجد لدى برنامج "البكالوريوس في الحقوق"، مخرجات تعليمية محددة؛ بناءً عليها تتحدد المواصفات اللازم توافرُها في الخريجين، حيث يتوقع أن يتوافر لدى الخريج المعارف

القانونية، والفهم الشامل للجوانب التشريعية والقضائية، والقدرة على البحث العلمي، والمساهمة في خدمة المجتمع، والعمل على تعزيز القيم الوطنية والمواطنة، واكتساب ثقافة حقوق الإنسان. وقد وضَّحَ نموذجُ طرح أو تطوير البرامج الأكاديمية، الارتباطَ والانسجامَ بين الأهداف والمخرجات التعليمية للبرنامج، والأهداف والمخرجات التعليمية للجامعة.

- يتضمن البرنامج مخرجات تعلم واضحة، كالإلمام بكافة علوم القانون بفرعيه العام والخاص، والشريعة الإسلامية، وفهم السياسة التشريعية في مملكة البحرين، وإكساب الطالب أخلاقيات مزاولة مهنة القانون، وممارسة الأعمال القانونية بما في ذلك تحليلُ أحكام العقود والوقائع والأحداث، وإعطاؤها مضمونها المناسب. وترتبط المخرجات التعليمية للبرنامج بأهدافه، حيث تضمن تقرير التقييم الذاتي، توضيحًا وافيًا لهذا الارتباط. وتعدُّ مخرجات التعلم للبرنامج واضحة تمامًا، وتلائم نوع البرنامج ومستواه، حيث تتضمن القواعد الأساسية، والمعارف الرئيسة التي يتوقع أن يحصل عليها خريج البكالوريوس في الحقوق، واكتساب مهارات التحليل والتفكير والمقارنة، ومهارة البحث العلمي.

- وفقًا لسياسة التعليم والتعلم، ونظام طرح البرامج الأكاديمية وتطويرها، فيجب أن يكون للبرنامج مخرجات تعلم واضحة تلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، وعليه جاءت مخرجات التعلم للبرنامج واضحة، وقابلة للنقل والقياس، علمًا بأن البرنامج لم يتمَّ تسكينُه على الإطار الوطني للمؤهلات وفقًا لما تضمنه تقرير التقييم الذاتي. وكخطوة استباقية، قامت الكلية بإعداد بطاقات التسكين للمقررات، كما يتمُّ إجراء المقايسة المرجعية لمخرجات التعلم – من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي – لقياس مدى التوافق في مخرجات التعلم، وفقًا لتقرير المقايسات المرجعية، الذي تضمن إجراء مقايسة مرجعية بين برنامج "البكالوريوس في الحقوق"، في جامعة البحرين، ونظيره في جامعتين إقليميتين، وإجراء مقايسة مرجعية له مع نظير في جامعة محلية، بالإضافة إلى إجراء مقايسة مرجعية مع معايير الجمعية الأمريكية بخصوص أهدافه ومخرجاته.

- وفقًا لاستمارات توصيف المقررات الدراسية، في برنامج "بكالوريوس الحقوق"، فإن كلَّ مقرر له مخرجات تعلم مطلوبة. وتتوافق مخرجات التعلم للمقررات الدراسية مع مستوى المقررات ومحتواها؛ كونها تتضمن تحقيق المعرفة بالمبادئ الأساسية التي يتضمنها المقرر، وبناء قدرة الطالب على التحليل والتعاون، واستعمال المصادر المختلفة، والبحث العلمي، وتطبيق المعارف النظرية على الجانب العملي. كما يتم الربط – في توصيف المقرر – بين المخرجات التعليمية للمقرر والمخرجات التعليمية للبرنامج، وترى

لجنة المراجعة أنَّ هذا الربطَ ملائمٌ، حيث تم الربط بين كل مخرج تعليمي في كل مقرر دراسي، ومخرج البرنامج الذي يتناسب معه في مضمونه، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، أمثلةً على هذا الربط بخصوص بعض المقررات، والتي يتَّضحُ منها ملاءمتُهُ ومنطقيتُهُ.

- تضمن تقرير التقييم الذاتي شرحًا للآليات التي – من خلالها – يتمُّ التأكد من أن المخرجات التعليمية للمقررات الدراسية ملائمة، حيث وضح أنه يتم صياغة المخرجات التعليمية المتوقعة للمقرر من قبل مدرس المقرر، ثم مناقشتها والموافقة عليها من قِبَلِ لجنة ضمان الجودة، ومجلس القسم. كما يتم صياغتها بحيث تغطي عدة جوانب: المعرفة والفهم، والمهارات التخصصية، ومهارات التفكير، والمهارات والقدرات العامة، وأنَّه في بداية كل فصل دراسي يُطْلَبُ من مدرس المقرر مراجعة استمارة توصيف المقرر الذي يتولى تدريسه، ويتمُّ الرجوعُ إلى تقرير التدقيق الداخلي؛ للتأكد من المعايير المطلوبة، والتي تضمن التأكد من ملاءمة المخرجات التعليمية لمستوى المقرر ومحتواه، وللمستوى الذي ستُسَكَّنُ عليه ضمن الإطار الوطني للمؤهلات. ومن خلال إجراء التدقيق على ملفات المقررات، الذي يتمُّ في نهاية كل فصل دراسي من قبل لجنة الجودة بالقسم، ومكتب ضمان الجودة بالكلية؛ يتمُّ أيضًا التأكدُ من مستوى المخرجات التعليمية المتوقعة للمقررات، ومن الربط بينها وبين المخرجات التعليمية للبرنامج، ومستوى الإنجاز فيها، ومدى تحققها، وهو ما يعد مؤشرًا على اكتساب الطلبة المعارف والمهارات اللازمة. علاوة على ذلك، تَضَمَّنَ المستند الداعم الذي قُدِّمَ خلال المقابلات الافتراضية، نماذج من استمارات تقرير التدقيق الداخلي لبعض مقررات الكلية، التي توضحُ تقييم مخرجات تعلم المقررات، وملاءمتها من خلال الدور الذي تؤديه لجان الكلية في هذا الخصوص.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يتكون البرنامج من (134) ساعة معتمدة، ومدة البرنامج هي (4) سنوات؛ أي ثمانية فصول أكاديمية بنظام الدراسة المنتظمة؛ تمَّ تخصيصُ (9) ساعات معتمدة لمتطلبات الجامعة، و(14) ساعة معتمدة

لمتطلبات الكلية، و(99) ساعة معتمدة لمتطلبات التخصص، و(12) ساعة معتمدة مقررات اختيارية. كما يؤخذ في الاعتبار مراعاةُ المتطلبات السابقة، بحيث لا يمكن للطالب الانتقالُ من مقرر إلى المقرر المتقدم إلا إذا اجتازَ المتطلبَ السابقَ، ويراعى الحد الأدنى والأقصى لعدد الساعات المسموح تسجيلها، وفقًا لنظام طرح البرامج والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وسياسة التعليم والتعلم، ودليل الجودة، ونظام الدراسة والامتحانات، وسياسة ضمان جودة البرامج. كما تقوم لجنة المناهج بالكلية بمراجعة دورية للخطة الدراسية كان آخرُها في العام الأكاديمي 2017–2018، حيث تمت الموافقة على الخطة المطورة من مجلس الجامعة. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنه سيتم مراجعة الخطة الدراسية مرة أخرى في العام 2022–2023، بعد تخرج أول دفعة وفق الخطة المطورة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن تنظيم الخطة الدراسية، حيث تعكس الخطةُ الدراسيةُ تقدمًا ملائمًا سنةً بعد أخرى، وملاءَمَة المتطلبات السابقة، وعبئًا مناسبًا للطالب.

- بناءً على سياسة المقايسة المرجعية، تقوم كلية الحقوق بإجراء مقايسات مرجعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي – من خلال مكتب ضمان الجودة بالكلية – وفقًا لما جاء في تقرير التقييم الذاتي؛ بهدف تحديث المنهج الدراسي، وتطوير أهداف ومخرجات البرنامج، وقد تم إجراء العديد من المقايسات المرجعية في العام الأكاديمي 2020–2021، ومن ذلك: إجراء مقايسة مرجعية مع مواصفات الخريج في المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق في مصر، ومواصفات خريج كلية الحقوق في جامعة البحرين. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ المقايسات المرجعية ترتب عليها الاستفادةُ في تطوير المنهج الدراسي بالاطلاع على ما يُدَرَّسُ في الكليات الأخرى، واستحداثُ مقررات جديدة، ومن ذلك مقرر قانون الإثبات. وتوصي اللجنةُ الاستجابة لما انتهى إليه محضر اجتماع القسم رقم: 12 لسنة 2021، بخصوص مقترح تدريس مبادئ علم الاقتصاد كمقرر إجباري (في الخطة الجديدة)، وكذلك مقرر اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، وبالأوْلَى مقررُ القانون الضريبي، ضمن برنامج الكلية الدراسي في مرحلة البكالوريوس، وفقًا لتوصية هيئة جودة التعليم والتدريب، التي وردت في تقرير المراجعة السابق.

- يشتمل البرنامجُ على مقررات عملية، بالإضافة إلى المساقات النظرية التي تمثلت في مادة تطبيقية في القانون الخاص، ومادة تطبيقية في القانون العام، ومقرر العيادة القانونية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مقرر التدريب العملي، الذي يتمُّ فيه التقييم بعبارة: "ناجح"، أو "راسب"، دون منح درجة للطالب،

كما يتمُّ الاستعانةُ بكفاءات قانونية من خارج الجامعة؛ للاستعانة بهم في الجانب العملي من خلال جهات قانونية في الدولة، كما تتضمن امتحانات المقررات جوانب عملية، كطرح قضايا تتطلب التفكير والتحليل والتكييف القانوني، وفقًا لما اتَّضَحَ من المستند الداعم، الذي تمَّ تسليمه. ومن خلال الاطلاع على توصيف المقررات الدراسية، اتَّضحَ أنها تركزُ على الجمع بين المعارف والمهارات، حيث تتضمن ما يجب أن يعرفه الطالب من معلومات ومبادئ أساسية، كما تركزُ على التحليل والاستنتاج والتأصيل والنقاش لموضوعات المقرر؛ الأمر الذي يعزز الناحية المهارية بجانب الناحية المعرفية. إلا أنه، وبالرجوع إلى استبانة أرباب الأعمال، فإنَّ نسبة (49%) منهم يرون أنَّ مقررات برنامج "البكالوريوس في الحقوق"، لا تتلاءم جميعُها مع مستجدات متطلبات سوق العمل، لذا توصي اللجنة القسم العمل على زيادة الموضوعات المتعلقة بسوق العمل عند تطوير الخطة الدراسية في المرحلة القادمة، وإدخال مقررات جديدة تواكب العصر كتلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز المهارات والجوانب التطبيقية لدى الطلبة.

- اطلعت لجنة المراجعة على توصيف المقررات الدراسية في البرنامج، وترى أنها تشتمل على العناصر اللازمة في كل مقرر، سواء من حيث شمولية موضوعات كل مقرر، أو من حيث احتواء المقرر على العناوين اللازمة للتعمق في محتواه. كما يشير تقرير نتائج تحليل جودة وكفاءة برنامج "البكالوريوس في الحقوق"، لآخر عامين، والصادر عن مكتب ضمان الجودة في الكلية، أنَّ (93%) من الطلبة راضون عن المقررات الدراسية، وأنَّ اللجنة الطلابية الاستشارية راضيةٌ كذلك بنسبة (100%)، وأنَّ لجنة أرباب الأعمال والخريجين راضيةٌ عن المقررات الدراسية بنسبة (93%). وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن محتوى المقررات الدراسية؛ لاشتمالها على العناصر اللازمة كمًّا وكيفًا، ومن ثمَّ تحثُّ الكليةَ بالعمل على زيادة المقررات والموضوعات المتعلقة بسوق العمل، كما ورد في التوصية السابقة.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الكتبَ الدراسيةَ والمراجعَ – التي تعتمدُ عليها الخطةُ الدراسيةُ – حديثةٌ ومناسبةٌ، وأشار إلى المستند الداعم، الذي تضمَّنَ قائمة بالكتب التدريسية لمقررات البرنامج. وقد اطلعت اللجنة على قائمة الكتب، كما اطلعت على محتوى بعض النماذج منها، وترى أنَّها حديثة ومناسبة لمستوى طلبة البرنامج، وتشتمل على مراجع وأبحاث جيدة وتطبيقات قضائية، ومؤلفة وفقًا للقانون البحريني. كما يتمُّ تكليف أعضاء هيئة التدريس بتأليف الكتب الدراسية وتحديثها، وفقًا لآخر

المستجدات التشريعية والقضائية. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ جميع الكتب الدراسية مؤلفة وفقًا للقانون البحريني، وبعضها مقارنة مع تشريعات أخرى.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- للمؤسسة سياسةٌ واضحةٌ للتعليم والتعلم، توضح ضرورة استخدام مجموعة من أساليب التدريس، حيث جاء فيها تبني إستراتيجية التدريس التفاعلي المبني على إشراك الطالب وتحفيز التعلم، من خلال إيجاد أنشطة للتعليم التفاعلي؛ تضمن مشاركة الطلبة الفاعلة في بناء تعلمهم مع ضرورة دمج التعلم المدمج في عملية التعلم، والاستناد إلى نتائج البحوث العلمية الحديثة، بحيث يتمُّ تعزيز العلاقة بين التدريس والبحث العلمي. كما تضمَّنَ كتيبُ مقررات برنامج "البكالوريوس في الحقوق"، وتوصيف مقررات البرنامج، توضيحًا لأساليب التدريس المتنوعة المتبعة في كلية الحقوق، والمتمثلة في إلقاء المحاضرات، والنقاش، والعصف الذهني، والحوار، وطرح الأسئلة. وترى لجنة المراجعة أنَّ أساليب التعليم والتعلم المذكورة في توصيف المقررات الدراسية، تتفق مع فلسفة التعليم الخاصة في المؤسسة، وتتوافق مع إستراتيجية وأساليب التدريس المنصوص عليها في سياسة المؤسسة والكلية.

- إنَّ التعلم الإلكتروني يمثل جزءًا من أساليب التدريس المتبعة في كلية الحقوق وفقًا لسياسة التعليم والتعلم في الجامعة، حيث يتمُّ استخدام نظام المحاضرات الإلكترونية من خلال منصة إدارة التعلم نظام بلاكبورد الترا المحدثة (Saas)، وذلك قبل جائحة كورونا، مع طرح مقررات إلكترونية بواسطة استمارة طرح مقرر إلكتروني. وبعد جائحة كورونا تمَّ تعديلُ توصيف المقررات، بحيث تمت الإشارة إلى التعلم الإلكتروني، وآلية توزيع الدرجات، كما وضعت الكليةُ آليات التدريس عن بعد من خلال المحاضرات المباشرة والمسجلة، وحلقات النقاش الإلكترونية، واستخدام برنامج بلاكبورد ومايكروسوفت تيمز، كما تم عقد ورش عمل للطلبة والأساتذة للتدريب على آلية استخدام هذين النظامين. وقد اتضح – من خلال نتائج تحليل استبانة رضا الهيئة التدريسية عن البرامج الإلكترونية التي طرحتها الجامعة للتدريس عن بعد خلال جائحة كورونا– أنَّ (26%) يرون أنَّ البرامج ممتازة، و(32%)، يرون أنَّها جيدة، و(22%) يرون أنها مرضية، و(4%) يرون أنها ضعيفة. واستجابة للملاحظات التي أبداها الطلبة بخصوص

البرامج الإلكترونية، قامت الكلية بالتعاون مع مركز تقنية المعلومات، ومركز التعلم الإلكتروني في الجامعة بتذليل معظم الصعوبات، والمشكلات التي واجهت الطلبة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الآليات المتبعة بخصوص التعلم الإلكتروني من حيث البرامج المستخدمة، وإجراءات تعزيز التعلم الإلكتروني.

- إنَّ سياسة التعليم والتعلم في الجامعة، والتي تتبعها الكلية وفقًا لخطتها الدراسية، وتوصيف المقررات، تشجع على مشاركة الطلبة في العملية التعليمية، ومباشرة التطبيق العملي لما تعلموه من نواحٍ نظرية؛ مما ينمي لديهم مهارات التعلم، وذلك من خلال وجود مجموعة من المقررات في البرنامج تتناول هذا الجانب، مثل مقرر التطبيقات في القانون العام، ومقرر التطبيقات في القانون الخاص، ومقرر العيادة القانونية لحقوق الإنسان والذي تمَّ إطلاقه بالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية، ومقرر التدريب العملي. وأثناء جائحة كورونا، نظمت الكلية جدولاً للتدريب الافتراضي للطلبة بالتنسيق مع جهات قانونية مختلفة، كالنيابة العامة، والإدراة العامة للمرور، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وهيئة التشريع والرأي القانوني، والمجلس الأعلى للقضاء؛ بهدف تنمية مهارات الطلبة، وتعزيز الفائدة المكتسبة على المستوى المهني والعملي، وذلك من خلال التدريب على مهارات كتابة المذكرات القانونية، ولوائح الدعاوى، وصياغة الأحكام القضائية. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه السياسة التشجيعية على التعلم التي تربط بين النظرية والتطبيق، وتنمي مهارات التعلم المستقل لدى الطلبة من خلال التعاون مع الجهات القانونية ذات الصلة؛ مما يحفز لديهم دافع التعلم مدى الحياة. كما تقدر اللجنة إطلاق مقرر العيادة القانونية وحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية، والذي يساعد في تدريب الطلبة على تقديم الاستشارات والمذكرات القانونية في مجال حقوق الإنسان.

- يتضمن البرنامج مقرر أصول البحث القانوني، الذي يتم من خلاله تدريس الطلبة مبادئ البحث العلمي ومنهجيته، وأهميته، وأهدافه، وأخلاقياته، ويقوم الطالب بإعداد بحث في هذا المقرر تحت إشراف أستاذ المقرر، كما أنَّ الامتحانات لهذا المقرر تتميز بالتنوع في الأسئلة لقياس مهارات ومدارك الطلبة بشكلٍ دقيقٍ كالمقارنة بين أنواع الاقتباس، وأنواع المقارنات، والتدريب على الصياغة القانونية، وفحص المعرفة في قواعد البحث الشكلية، كما توفر الكلية مكتبةً قانونيةً تشتمل على إصدارت من الكتب، والمراجع القانونية الورقية والإلكترونية اللازمة للبحث العلمي، والتي من شأنها تحفيز الطلبة على البحث القانوني، بالإضافة إلى الاشتراك في قواعد بيانات تخدم الطلبة في الحصول على المراجع بشكل كبير، علاوة

على إمكانية حصول الطلبة على الأبحاث العلمية التي ينشرُها أساتذة متخصصون في مجلة كلية الحقوق، وكذلك يمكن للطلبة الاستفادة من الأحكام التي يصدرُها القضاء البحريني من خلال قاعدة بيانات متاحة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عما تشتمله بيئة التعلم من مقومات للبحث العلمي تتناول الجانبين النظري والتطبيقي، وتحفزهم على الابتكار والإبداع.

- تتبع كليةُ الحقوق أنماطًا متعددةً للتعلم؛ تهدف من خلالها إلى تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة، ويتم ذلك من خلال تدريب الطلبة على إجراءات التقاضي والمحاكمات بالتطبيق العملي عن طريق المحاكمات الصورية، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الأنشطة بما يحقق أنماطًا مختلفةً ومتنوعةً من التعلم، ومن ذلك مشاركة الكلية في العديد من المسابقات والمحاكمات الصورية على المستويْن المحلي والعالمي. كما تتبع الكلية نمطَ الزيارات الميدانية للمؤسسات القانونية مثل: المحاكم، والمجلس النيابي، ومؤسسات التأهيل، ومؤسسات حقوق الإنسان؛ الأمر الذي يسهم في تعزيز مهارات التعلم لدى الطالب من خلال المزج بين الدراسة النظرية والممارسات المهنية.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لنظام الدراسة والامتحانات، وسياسة التعليم والتعلم، وتوصيف المقررات الدراسية، فإنَّ للجامعة والكلية أنظمةً متعلقةً بآلية التقييم تتناسب مع نوع ومستوى البرنامج، بالإضافة إلى عملية الاعتدال الداخلي والخارجي، حيث يقوم أستاذ المقرر بإجراء تقييم تكويني يرتكز على تحديد مقاييس تقييمية يدرك الطالبُ من خلالها مدى تقدمه، ويتم إجراؤه من خلال الاختبار القصير، وامتحان منتصف الفصل الدراسي والتكليفات التي يتم إجراؤها خلال الفصل الدراسي. كما يجري أستاذ المقرر تقييمًا تجميعيًّا بعد الانتهاء من شرح المقرر الدراسي، وذلك من خلال الامتحان النهائي.ويشتمل الامتحان النهائي على أسئلة متنوعة؛ بهدف قياس مستوى الطالب من نواحٍ متعددة مثل الأسئلة المقالية القصيرة والطويلة، وأسئلة الاختيار من متعدد، والصواب والخطأ، والقضايا العملية، والمناقشات، والمشاركة الصفية. وقد حدد مجلس الجامعة وزن الامتحان النهائي بنسبة (40%)، وتوزع الـ (60%)، المتبقية

من الدرجة النهائية على التقييمات الأخرى التي يتمُّ تقييمُ الطالب بها خلال الفصل الدراسي. وتتضمن استمارات توصيف المقررات الدراسية طرائق التقييم المبينة، كما اتَّضحَ للجنة المراجعة من المقابلات الافتراضية، بأنه يتم تطبيقه من قِبَلِ الأساتذة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن سياسات وإجراءات التقييم، وترى أنَّها متنوعة، وتتناسب مع مستوى البرنامج ونوعه.

- إنَّ السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التقييم منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وبالتالي يمكن لأي أستاذ أو طالب الاطلاعُ عليها، كما أنَّ معرفة/ دراية أساتذة المقررات والطلبة بسياسيات وطرائق التقييم متحققةٌ، حيث يقوم أستاذ كل مقرر دراسي في بداية الفصل الدراسي بتوزيع استمارة توصيف المقرر على الطلبة وفقًا لما جاء في تقرير التقييم الذاتي، وتتضمن هذه الاستمارة توضيحًا وافيًا لطرائق التقييم المعتمدة في المقرر، من حيث تحديد وسائل التقييم كالامتحانات القصيرة، وامتحان المنتصف، والواجبات، والمناقشات، والامتحان النهائي مع تحديد وزن كل وسيلة تقييم بالنسبة المئوية. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن ذلك.

- لدى كلية الحقوق معايير واضحة للتصحيح تتسم بالتنوع؛ بهدف قياس قدرات الطلبة المختلفة في عدة نواحٍ مرتبطة بإجراء تقييمٍ دقيق لمستوى الطالب؛ لتحقيق الشفافية والعدالة في التصحيح، حيث يقوم أستاذ المقرر بعد إتمام عملية التصحيح، بإعلام كل طالب بنتائج التقييم الخاصة به؛ ليتمكن من المراجعة في مواعيد المحاضرات خلال الفصل الدراسي، وبذلك يتمكن كل طالب من مناقشة الأستاذ بخصوص درجته، ومعايير التصحيح، وتوزيع الدرجات؛ لكي يتأكد من عدالة التصحيح، ويتعرف على أخطائه وطرائق تحسين أدائه في الامتحانات، والمقررات الأخرى. علاوة على ذلك، توجد آليات مناسبة لتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة وفقًا لنظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، حيث يقوم أستاذ المقرر بإعلام الطلبة بملاحظاته على أدائهم في التكليفات المختلفة شفهيًّا وتحريريًّا، كما يتم مراقبة ذلك، والتأكد منه من خلال لجان الجودة في الأقسام التي تتولى مراجعة ملفات المقررات وفقًا لنظام اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه مكتب ضمان الجودة بالكلية، من حيث التأكد من تنوع الأسئلة، ومواءمتها للمخرجات التعليمية للمقرر والبرنامج. ولدى الكلية أيضًا طرائق خاصة بتقييم بعض المقررات ذات الطابع العملي كمقرر التدريب العملي، والمقررات البحثية كمقرر أصول البحث القانوني، الذي يتمُّ تقييم الطالب فيه من خلال استمارة تقييم تشتمل على عناصر

التقييم الأساسية، ودرجة كل عنصر. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن وسائل التقييم والتغذية الراجعة، ومعايير تحقيق الشفافية والعدالة في التصحيح؛ الأمر الذي يساهم في تعزيز التعلم.

- تضمَّن تقريرُ التقييم الذاتي، آليةً تمنحُ الحقَّ للطالب في معرفة درجاته وفقًا للإنجاز الذي حققه في المقرر، وهذا ما قرره نظام الدراسة والامتحانات. كما توجد آليات للتدقيق الداخلي والخارجي للتقييم من خلال وجود نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة في جامعة البحرين الصادر في العام 2015، والقرارات ذات الصلة المتعلقة بتشكيل لجنة اعتدال الامتحانات، وقد اشتمل هذا النظام على آليات التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم من خلال عدة نماذج للتقييم السابق واللاحق، حيث تقوم الكلية بإجراء التدقيق الداخلي والخارجي، وبالتالي تخضع أسئلة الامتحانات القصيرة، والمنتصف، والنهائي لعملية الاعتدال الداخلي والخارجي، وتقوم الأقسام في بداية كل فصل دراسي باختيار منسقين للشعب المتعددة، ويقوم كل منسق بالتنسيق مع جميع مدرسي الشعب؛ بهدف التحقق من خضوع جميع الطلبة بالشعب المختلفة، لامتحانات، ووسائل تقييم متقاربة ومتشابهة خلال الفصل الدراسي، إلى جانب وضع امتحان نهائي موحد لجميع الشعب. وقد علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات الافتراضية – أنَّ الكلية لم تقم – عمليًّا – بإجراء التدقيق الخارجي وفقًا للنظام؛ بسبب مخاوفها من عدم المحافظة على سرية الامتحانات (انظر التوصية في 3.3).

- لدى الجامعة أنظمة خاصة للمخالفات الأكاديمية مثل لائحة المخالفات المسلكية، كما يوجد أحكامٌ للتعامل مع التظلمات المقدمة من الطلبة بنظام الدراسة والامتحانات، وتقوم الكلية بتشكيل لجنة للمخالفات المسلكية تتولى التحقيق في المخالفات المسلكية التي يرتكبها الطلبة، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، الإشارة إلى نماذج من القرارات المتعلقة بارتكاب الطلبة لمخالفات والتحقيق معهم، وإصدار القرارات المناسبة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الأنظمة المعمول بها بخصوص التعامل مع المخالفات الأكاديمية والتظلمات بشأنها. ويمنحُ نظامُ الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين الطلبةَ الحقَّ في التظلم من درجة الامتحانات النهائية خلال أسبوعين من إعلان نتيجة الامتحان النهائي في القسم، حيثُ تُشَكَّلُ لجنةٌ لإعادة تقييم أعمال الطالب، والتقرير في موضوع التظلم ورفعه لرئيس القسم، وقد علمت لجنة مراجعة البرنامج – أثناء خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ إجراءات وقواعد التظلم واضحة ومعلنة للطلبة.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- لدى كلية الحقوق سياسة قبول منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وتتوافر هذه السياسة في لائحة نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، وتتبع الكلية معايير عامة لقبول الطلبة؛ تنظمها لائحة نظام الدراسة والامتحانات في الجامعة. ويضمنُ البرنامجُ – من خلال سياسة القبول المتبعة – قبولَ جميع الطلبة الراغبين في الالتحاق بجامعة البحرين دون تمييز؛ بسبب الجنس، أو الدين، أو الوضع الاجتماعي، أو المذهب، أو الإعاقة كما يظهرُ في الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. واتَّضح للجنة المراجعة – خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ الكليةَ لا تفرق – لدى القبول – بين الذكور والإناث، كما يحدد مجلس الجامعة الضوابط الواجب مراعاتها بشأن قبول الطلبة ذوي الهمم، بما يتفق وطبيعة البرنامج. كما اتَّضح أيضًا أنَّ عدد طلبة الكلية تضاعف في السنوات القليلة الماضية، وأنَّ هذا يشكل تحديًّا بالنسبة للمرافق، وزيادة أعضاء هيئة التدريس. ومن ثم، توصي اللجنةُ الجامعةَ والكليةَ بالتأكد من أنَّ أعدادَ أعضاء هيئة التدريس، ومرافق الكلية تواكب الزيادة السنوية في أعداد الطلبة.

- وُضِعَتْ متطلبات القبول في برنامج الحقوق من قِبَلِ مجلس الجامعة في إطار السياسة العامة للجامعة، على نحو متناسب مع البيئة التعليمية في مملكة البحرين، ومتسق مع الأعراف المحلية والدولية للتخصص. وبحسب نظام الدراسة في جامعة البحرين، فإنَّ هناك شروطًا محددةً وواضحةً لتقديم طلب

الالتحاق لكلية الحقوق في جامعة البحرين، منها على سبيل المثال الحصولُ على معدل (70%) في الثانوية العامة إلى جانب معايير خاصة بقبول حملة الشهادات الدولية، والتقدم بالطلب خلال فترة معينة. ولضمان قبول طلبة بمواصفات تؤهلهم لاجتياز البرنامج، اشترطت الجامعة اجتياز الطالب اختبار قدرات ومقابلة شخصية، وأن يكون مؤهلاً للدراسة باللغة التي يُدَرَّسُ بها البرنامجُ الأكاديمي (اللغة العربية) ولائقًا طبيًّا، وحسن السيرة والسلوك.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ لدى الكلية برنامجًا تمهيديًّا يتكون من ثلاثة مقررات رئيسة استدراكية، وهي: اللغة الإنجليزية، والرياضيات، وتقنية المعلومات. ويطرح البرنامج التمهيدي على مستويين، المستوى الأول: يمتد لمدة فصليين أكاديميين، والمستوى الثاني: لمدة فصل دراسي واحد. ويتم توزيع الطلبة حسب نتائجهم في الثانوية العامة، وفي امتحان اللغة الإنجليزية، واختبار القدرات العامة، وفقًا لنظام الدراسة في جامعة البحرين. وتظهر الأرقام للسنوات الأربع الأخيرة حصول (541) طالبًا على الإعفاء من البرنامج التمهيدي، فيما قُبِلَ فيه (229) طالبًا لمدة فصل دراسي واحد، و(502) طالبٍ قبلوا لفصلين دراسيين. وقد أشار بعض أعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال – أثناء المقابلات الافتراضية – إلى ضعف اللغة العربية خاصة بين خريجي بعض المدارس الخاصة. ولذا، توصي لجنةُ المراجعة الكليةَ بالنظر في إضافة مادة استدراكية باللغة العربية؛ نظرًا لطبيعة الدراسات القانونية، والتي تتطلب مستوىً رفيعًا من إجادة اللغة العربية.

- تتولى عمادة القبول والتسجيل تنفيذ إجراءات التقدم والتحويل إلى برنامج الحقوق في كلية الحقوق وفق نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والإجراءات المُعْلَنة على الموقع الإلكتروني للجامعة، والتي يمكن للطالب متابعتها من خلال الرابط الإلكتروني لعمادة القبول والتسجيل. ويجبُ على الطلبة المُحَوَّلين إلى البرنامج من جامعات أو كليات أخرى استيفاءُ شروط قبول طلبات التحويل، ومنها على سبيل المثال، اجتيازهم (9) ساعات معتمدة في البرنامج السابق، وألا يتجاوز عدد الساعات المحوله (66) ساعة معتمدة، إضافة لشروط الالتحاق الخاصة بشهادة الثانوية العامة، والطاقة الاستيعابية، وألا يكون قد سبق لهم التحويل من برنامج إلى آخر مرتين، كما يوجد شروط متعلقة بالإجراءات التأديبية، ألَّا يكون الطالب المحول قد سبق فصله من الجامعة، وشروط أخرى تتعلق بالمؤسسة التي تحول منها الطالب. كما توجد آلية لاحتساب الساعات التي سبق للطالب دراستها، وتشترط الآلية حضوره بنسبة (75%)، والنجاح بتقدير: (+C) على الأقل لمعادلة المقرر.

- تراجع لجنة القبول، واللجنة العليا التي يشكلها رئيس الجامعة سياسات القبول والتحويل في ضوء التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والخريجين العاملين، ويترأس أعمال هاتين اللجنتين عميد القبول والتسجيل، ويندرج ضمن مهامهما تبادل المعلومات الخاصة بالجامعات المحلية والإقليمية. وبموجب قرار رقم: 141 لسنة 2020، شكل رئيس الجامعة لجنةً عليا للقبول الجامعي؛ لتتولى تطوير شروط وسياسات القبول، وتحديد نسب الإعفاء من البرنامج التمهيدي، وقبول الطلبة في المستوى الأول، أو في المستوى الثاني من البرنامج، وتتم مراجعة، وتحديث المعلومات المنشورة في الكلية في هذا الشأن. كما تجري الكلية مقارنات ومقايسات مرجعية تشمل في تفاصيلها مقارنة سياسة القبول، منها على سبيل المثال مقارنة مع جامعة إقليمية.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- لدى جامعة البحرين إجراءاتٌ واضحةٌ لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييمهم، وترقيتهم، وبمراجعة الوثائق المساندة، تبيَّن للجنة أنَّ الكلية تتبع إجراءات/ سياسة الجامعة في التعيين وفق إجراءات واضحة، حيث تعين الكلية أعضاء هيئة التدريس فيها عند الحاجة بعد نشر إعلان بهذا الشأن، ويتم التعيين وفق نظامين للتعيين؛ إذ يتمُّ تعيين الأساتذة البحرينيين، والتعاقد مع غير البحرينيين، بالإضافة إلى الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من خارج الجامعة من خلال نظام التعيين الجزئي، وتهيئة كوادر للعمل كأعضاء هيئة تدريس. وتجري لجنة التعاقدات مقابلات مع المتقدمين، وترفع توصية لمجلس القسم الذي يرفعها إلى مجلس الكلية؛ للمصادقة عليها وتتدرج الإجراءات من لجنة خاصة في القسم، إلى مجلس القسم، فمجلس الكلية، فمجلس الجامعة، ثم توقيع العقد لغير البحرينيين، والذي يمتد لسنتين، وفي حالة المتقدمين البحرينيين؛ ترفع الأوراقُ الخاصةُ بالتعيين إلى جهاز الخدمة المدنية للتقييم والموافقة. كما يتمُّ تقييم أعضاء هيئة التدريس وفق آليات محددة تظهر في استمارات منها استمارة تخطيط وتقييم الأداء الفردي للوظائف الرئيسة الصادرة عن جهاز الخدمة المدنية، واستمارة إنجازات عضو هيئة التدريس. وتتم ترقيتهم، وفق نظام الترقيات الأكاديمية في جامعة البحرين وملاحقه،

بقرار صادر عن رئيس الجامعة بناءً على توصية لجنة الترقيات الأكاديمية، التي تُشَكَّلُ بقرار من رئيس القسم.

- لدى جامعة البحرين سياسةٌ وإجراءاتٌ؛ للتأكد من جودة الأبحاث العلمية في الكلية، مثبتةٌ في الفصل الرابع من نظام الترقيات الأكاديمية؛ إذ تقبل البحوث المنشورة والمقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة، والبحوث المقدمة إلى مؤتمرات وندوات علمية، والكتب العلمية المنشورة في حقل التخصص، كما يوجد آلية لحساب النقاط التي يحصل عليها المتقدم للترقية عن البحوث، والكتب، والأنشطة، البحثية، وتقدم الكلية تقريرًا سنويًّا بالإنجاز العلمي من إعداد لجنة البحث العلمي والنشر. وتلاحظ اللجنة قلة الأبحاث المنشورة سنويًّا مقارنةً بعدد أعضاء هيئة التدريس، ومحدودية النشر في مجلات مصنفة وَفْقَ تصنيف (SCOPUS)، حيث يُعْزَى ذلك إلى ارتفاع العبء التدريسي الفعلي لأعضاء هيئة التدريس.

- يتراوحُ العبءُ التدريسي لأعضاء هيئة التدريس – في كثير من الأحيان – بين (15 و18) ساعة في الأسبوع، يُضاف إليه تكليف أعضاء هيئة التدريس بأعمال إدارية من خلال اللجان الكثيرة التي يعملون بها، بحسب ما يظهر في جدول أعضاء هيئة التدريس للعامين الدراسيين 2019–2020، و2020–2021، إضافة إلى ارتفاع أعداد الطلبة في بعض الشعب بعد بدء التعلم الإلكتروني في ظل جائحة Covid–19؛ إذ تصلُ الأعدادُ في بعض الشعب إلى (60) طالبًا، وهو عدد كبير حتى بالنسبة للمقررات المشتركة بين الخطط الدراسية. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال اطلاعها على قوائم اللجان في الكلية – أنَّ العبءَ الإداري في الكلية لا يقع على أعضاء هيئة التدريس بشكلٍ متساوٍ؛ إذ يزداد العبء على أساتذة أكثر من غيرهم؛ بسبب تميز هؤلاء وإتقانهم الأعمال الإدارية أكثر من زملائهم الآخرين، فيصبح إتقانهم لعملهم سببًا لتحميلهم أعباءَ إداريةً أكثر، وتتكرر أسماؤهم في قوائم اللجان. وترى اللجنة أنَّ هذه المقارنة تحتاج إلى إعادة نظر من قبل الكلية، فهي تبدد طاقة أعضاء هيئة التدريس بصفتهم معلمين وباحثين لصالح أعمال كمية لا كيفية سواء في التدريس أو في العمل الإداري، وهي لا تستثمر الكفاءات فيها على أمثل وجه؛ لأن العبء الزائد لعضو هيئة التدريس يُحَيِّدُ – إلى حد كبير – قدرته على الإبداع والتطور؛ ممَّا ينعكس على نوعية المُخْرَج الأكاديمي، وهو غاية العملية التعليمية. ولذا، توصي اللجنة بزيادة أعداد هيئة التدريس في الكلية، وتخفيض عبء عضو هيئة التدريس، وتقليل عدد اللجان التي يشارك فيها كل عضو؛ حتى يتفرغ للقيام بالبحث العلمي والنشر.

- لاحظتْ لجنةُ المراجعة أنَّ الجامعة تراعي احتياجات المرأة العاملة فيها في ظل توجيهات عليا، وخلال جائحة كورونا تمَّ إعفاءُ الأم الموظفة من الحضور إلى مقر العمل، والاكتفاء بمباشرة عملها من المنزل. كما أنَّ الكليةَ تضمُّ عددًا من الحاصلات على درجة الدكتوراه، حيث لا توجد هناك أيُّ فروق في تعيين الأساتذة سواء أكانوا رجالًا أم نساءً؛ رجلًا أم امرأةً. بالإضافة إلى أنَّ اللوائح في الجامعة، تضمنُ حقَّ المرأة في الحصول على إجازة وضع، كما يحقُّ للأم التي أنجبت حديثًا الحصولُ على ساعتين يوميًّا (إجازة الرضاعة الطبيعية). وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية، يحقُّ للموظفة المسلمة التي يتوفى زوجُها الحصولُ على إجازة (عدة الوفاة). وهذه الممارسات تتوافق مع اللوائح الوطنية، والممارسات الدولية بهذا الخصوص.

- لدى الكلية طاقمٌ من أعضاء هيئة التدريس، موزعين على المجالات المعرفية لتخصص القانون بقسميْه العام والخاص؛ إذ إنَّ عددَ أعضاء هيئة التدريس في الكلية (46) عضوًا، (6) منهم يحملون درجة أستاذ، و(11) يحملون درجة أستاذ مشارك، و(21) يحملون درجة أستاذ مساعد، ومدرس واحد، و(7) مساعدي بحث وتدريس، وجميع أعضاء هيئة التدريس ينقسمون – بحسب مجالاتهم المعرفية – إلى (11) عضوًا في تخصص القانون المدني، و(9) أعضاء في تخصص القانون التجاري، و(7) أعضاء في تخصص القانون الجنائي، و(6) أعضاء في تخصص القانون العام الإداري والدستوري، و(5) أعضاء في تخصص القانون الدولي وحقوق الإنسان، و(3) أعضاء في تخصص القانون الدولي الخاص، و(2) عضوين في تخصص قانون المرافعات والتنفيذ المدني والتجاري والتحكيم، و(2) عضوين في تخصص المالية العامة، بالإضافة إلى (1) عضو هيئة تدريس في قانون الملكية الفكرية. كما أنَّ هناك أساتذة يعملون بنظام الدوام الجزئي بحسب الحاجة إليهم وبمقاربة أعدادهم إلى توزع مجالاتهم المعرفية في الخطة الدراسية في الكلية تجد اللجنة تناسبًا من حيث أعداد المختصين، لكن بحساب عدد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ترى اللجنة أنَّ الكلية بحاجة ملحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس فيها كما ورد في التوصية السابقة، ويمكن الإشارة إلى كتاب رئيس لجنة الدراسات العليا الصادر إلى رئيس القسم بتاريخ 2020/4/25، بخصوص الحاجة لتعيين أعضاء هيئة تدريس، علمًا أن طاقمَ الأساتذة العاملين في البرنامج مشتركٌ بين برنامج البكالوريوس وبرامج الدراسات العليا في الكلية، والنقص في أحدهما مؤشرٌ على النقص في الآخر.

- تستفيد الكلية من وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة (UTEL)؛ لإعطاء أعضاء هيئة التدريس فيها دورات وورش عمل، وتشجع الكلية الكادر التدريسي فيها على المشاركة في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، كما تنظم الكليةُ نفسها مؤتمراتٍ علميةً. وقد عملت الكلية على إلحاق أعضاء هيئة التدريس ببرنامج تطوير الممارسة الأكاديمية (PCAP)، وقد توافر للجنة أدلة على قيام الكلية بإلحاق أعضاء هيئة التدريس بورش التدريب الخاصة بالتحول إلى التعلم الرقمي، الذي فرضته ظروف جائحة Covid-19.

- تُعْنَى الجامعةُ باستمرارية أعضاء هيئة التدريس في الكلية، بتهيئة ظروف تشجيعية، منها ابتعاثُ مساعدي البحث والتدريس لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه. كما توضح الأدلة أنَّ العدد الأكبر من أعضاء هيئة التدريس العاملين يظلون في الكلية، وأنَّ عددًا منخفضًا قد غادرها اختياريًّا. كذلك، فإنَّ (92%) من أعضاء هيئة التدريس – الذين أجروا الاستبانة – قد عبروا عن رضاهم عن الظروف المهيئة للعمل في الكلية. ويتم دعم أعضاء هيئة التدريس ماليًّا من خلال نظام علاوات مرتبط بالأداء الوظيفي، وفقًا لقانون الخدمة المدنية في مملكة البحرين، ويتمتع أعضاء هيئة التدريس بِحُريةٍ في طريقة عرض أفكارهم القانونية، وإدارة مجموعاتهم الصفية.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- تتوفر في الكلية القاعاتُ، والمدرجاتُ، والأدوات اللازمة لإدارة، وتشغيل، واستدامة عمل المرافق في كلية الحقوق بما يخدم عملية التعليم. ويعدُّ مبنى كلية الحقوق من المباني المزودة بجميع الموارد والتسهيلات المناسبة لطبيعة البرنامج، حيث إنَّ هناك قاعتين عبارة عن محاكم صورية للتدريب العملي. ويوجد في مبنى الكلية (16) قاعة دراسية مخصصة للمحاضرات، وتبلغ مساحة القاعة (56.6) مترًا مربعًا، كما تحتوي على جهاز حاسب آلي لعضو هيئة التدريس متصلٍ بالإنترنت، كما تتضمن القاعةُ جهازَ عرضٍ علويًّا؛ يتمُّ استخدامه للعروض التقديمية والمواد الرقمية، كما يوجد في القاعة أيضًا لوحةٌ

بيضاءُ (سبورة)؛ يستخدمُها عضو هيئة التدريس عند الشرح. وقد راعت الكلية احتياجات الطلبة من ذوي الهمم، حيث إنَّ مداخلَها وممراتِها مُهَيَّأةٌ بالشكل الذي يخدمُ إمكانيةَ دخولهم إلى الكلية، وتنقلهم فيها بكل سهولة ويسر، كما أنَّ مبنى الكلية مزودٌ بمصعد كهربائي؛ يسهل عملية الانتقال إلى طابقها العلوي.

- لدى الكلية مختبر حاسوب يحوي (15) جهازًا، وتقترحُ اللجنةُ زيادةَ أعداد الحواسيب في الكلية؛ لتشجيع التعلم الإلكتروني – من خلال تشجيع الطلبة على البحث العلمي – للوصول إلى المعلومة المتخصصة في تجربة الجامعة في التحول الرقمي بالإضافة إلى وجود نظامٍ لإدراة معلومات الطالب (SIS)، وهو نظام مركزي لإدارة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالبرامج الأكاديمية والطلبة، ويوفر النظامُ إمكانيةَ تسجيل الدخول للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام، والعمداء، والإداريين. كما تهتمُّ الكليةُ بتوفير المرافق والأدوات اللازمة لاستدامة العملية التعليمية في بيئتها التفاعلية، وتستعمل الكلية – بحسب تقرير التقييم الذاتي – منصة (Blackboard)، ومنصة (Microsoft Teams)، وقد تمَّ استعمالُ المنصتيْن خلال جائحة Covid-19، مع التحول إلى التعلم عن بعد خلال فترة قصيرة منذ بدء الجائحة، وقد كان للمنصتين دورٌ مهمٌّ في استمرارية التعليم في الكلية. كما توفر المكتبةُ نظامًا إلكترونيًّا لتقديم خدمة البحث في المراجع.

- يتوافرُ لطلبة الكلية أماكنُ ملائمةٌ للدراسة غير الرسمية، وذلك في مكانيْن: المكتبة الرئيسة، وتحتوي على (310) ألف كتاب ورقي، و(170) ألفَ كتابٍ إلكتروني، والمكتبة القانونية في كلية الحقوق التي تحتوي (22.180) كتابًا. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية مع الطلبة والأساتذة – أنَّ المكتبةَ تحفزُ الباحثين من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، وغيرهم على النشاط البحثي، وأنَّ لبوابة المكتبة الإلكترونية دورًا كبيرًا في تزويدهم بالمراجع القانونية اللازمة لأداء البحوث خلال جائحة كورونا عن طريق الهواتف المحمولة، وتوفير إمكانية الدخول إلى قواعد المعلومات ذات النص الكامل من داخل، وخارج الجامعة. إلا أنه لم يتبين للجنة المراجعة اشتراك المكتبة بقواعد بيانات خاصة بالدراسات القانونية. وبناءً عليه، توصي لجنةُ المراجعة الكليةَ بالعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: (Westlaw)، و(Lexisnexis)؛ لأهميتها المرجعية سواء للطلبة أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.

- لدى الكلية آليتان لصيانة الموارد والمرافق، الآلية الأولى تستند إلى البحث والتطوير بناءً على الخطط والموازنات الخاصة بالكلية، كما يظهر في خطة الصيانة، وتستند الآلية الثانية إلى نظام المعالجة الطارئة في حال وقوع خلل طارئ. كما توجد دائرة مُكَلَّفَة بالتنفيذ هي دائرة المباني والصيانة في الجامعة؛ لتنفيذ الخطط الخاصة بالصيانة والاستجابة للحالات الطارئة، كما تتدخل لجنة الأمن والسلامة في الكلية؛ لمتابعة متطلبات الصيانة التي تتقاطع في اختصاصها في ضمان سلامة المرافق وصلاحيتها للاستخدام الآمن، لاسيما في ظل جائحة كورونا، ويوفر التنسيق الذي تقوم به الجامعة مع إدارة الدفاع المدني درجةً كافيةً من الموثوقية، والملصقات الإرشادية المُعَدَّة من قِبَلِ لجنة الأمن والسلامة في الكلية، وتظهرُ الاستبانةُ – التي تمَّ استخدامُها لقياس رضا منتسبي كليةِ الحقوقِ، أساتذةً وطلبةً، عن إجراءات الصيانة والأمن والسلامة في الكلية – رضاهم عن هذه الإجراءات.

- لدى الكلية لجنةٌ للأمن والسلامة، مُكَلَّفَةٌ بمتابعة الأحوال العامة لسلامة المرافق وسلامة مستخدميها، كما يوجد في مرافقها مخارجُ للطوارئ، وتراعي الكليةُ تعليمات السلامة العامة وفق مرجعية واضحة، وقبل جائحة كورونا، أجرت الكلية على أرض الواقع تدريبًا للإخلاء في حالات الطوارئ. كذلك يوجد في الجامعة مركزٌ صحيٌّ، يقدم خدمات صحية أولية، يستفيدُ منه الطلبةُ ومنتسبو الجامعة بشكل عام. وقد اتخذت الجامعةُ مجموعةً من الإجراءات الاحترازية لمكافحة وباء كوفيد–19، كإجراء الفحص العشوائي لمنتسبي الجامعة، وتطوير المركز الصحي، وإنشاء غرف العزل، بالإضافة إلى تعقيم وتنظيف القاعات الدراسية، ومرافق الحرم الجامعي بشكل دوري ومستمر، إلى جانب إعداد الملصقات، والمطبوعات، وتوزيع الكتيبات الإرشادية للتوعية بطرائق مكافحة الفيروس، والحيلولة دون انتشاره.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- لدى الكلية نظامٌ إلكترونيٌّ لإدارة معلومات الطلبة يعرف بـ (SIS)، ويحتوي على قواعد بيانات خاصة بالطلبة والكلية، ويستعمل لتمرير وتخزين البيانات والدرجات، ويتصل بقواعد بيانات عمادة القبول

والتسجيل، ويبين العبءَ الخاصَّ بأعضاء هيئة التدريس، ويسمح لهم بمشاركة الخطط الدراسية لمساقاتهم، ونماذج من موادهم العلمية مع طلبتهم، كما يتيح النظام للطالب التظلم على درجاته، والحصول على الإرشاد الأكاديمي. وهذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص العبء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وجدولة المقررات، واتخاذ قرارات بخصوص المقررات التي سيتمُّ طرحُها وفتح المزيد من الشُّعب مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة.

- تتابعُ الكليةُ – من خلال تقارير واستبانات المتابعة – سير العملية التعليمية في الكلية؛ لتسترشد بها في صناعة واتخاذ القرار، ويمكن التمثيل لذلك بمتابعة التعلم الإلكتروني عن بعد، كما يرد في نتيجة استبانة لجنة التحول الرقمي، واستبانة الطلبة للتعلم الإلكتروني في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2020–2021، وغيرها من الاستبانات، إضافة إلى تقرير لمتابعة التدريب العملي الافتراضي، وتقارير عمادة القبول والتسجيل حول أعداد الطلبة في الشعب الدراسية. وخلال جائحة كورونا، سمحت التقارير التي تم إنشاؤها من نظام البلاك بورد لإدارة الجامعة، والعميد، ورؤساء الأقسام بتتبع حالة التعلم الإلكتروني، واتخاذ قرارات لتنظيم ورش عمل تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- لدى الكلية نظامُ دعمٍ وحماية احتياطي لتأمين سجلات الطلبة، وحماية بياناتهم. كما يوجد نظام إدارة المعلومات، وقواعد بيانات القبول والتسجيل، كذلك يوجد نظام ولوج خاص لبيانات الطلبة مقرون باسم المستخدم ورقم سري خاص بكل طالب؛ ضمانًا لخصوصية وحماية بياناته. كما علمت لجنة المراجعة– من خلال المقابلات الافتراضية – بوجود خطة لإدارة المخاطر ينفذها مركز تقنية المعلومات في حالة وقوع كوارث، أو أحداث طارئة. وتتضمن الخطة وجود نسخ احتياطية إلكترونية، وإمكانية استعادة البيانات، حيث يتم الاحتفاظ بالخوادم المستخدمة لنسخ البيانات الاحتياطية في مكان آمن داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تضمن عمادة القبول والتسجيل أمان ودقة سجلات الطلبة، وشهاداتهم، وتحتفظ بنسخ احتياطية بشكل منتظم. علاوة على ذلك، ولضمان دقة نتائج الطالب، يتم اعتماد الدرجات من قِبَلِ رئيس القسم بعد مراجعتها مع أستاذ ومنسق المقرر. وتقدر لجنة المراجعة إجراءات السلامة الإلكترونية المُتَّبَعَة من قِبَلِ الجامعة.

- وفقًا لنموذج شهادة "البكالوريوس في الحقوق"، الذي اطلعت علية اللجنة فإن محتويات الشهادة العلمية الممنوحة للطالب، والصادرة عن جامعة البحرين تتضمن اسم الجامعة، اسم الطالب، وإفادة باستيفاء متطلبات الدرجة العلمية من قِبَلِ الطالب، الدرجة العلمية الممنوحة، اسم الكلية والتخصص، تاريخ منح

الدرجة، الختم الرسمي للجامعة، وتوقيع عميد الكلية ورئيس الجامعة. وفي نهاية الفصل الدراسي، تتحقق دائرة التسجيل من موضوع استيفاء الطالب لمتطلبات إكمال البرنامج، ثم يتم إرسال قائمة الخريجين المعتمدة إلى دائرة القبول؛ لتبدأ في إعداد الشهادات خلال الوقت المناسب، وتتم طباعة الشهادات، وتوقيعها، وختمها من قبل عميد الكلية، ورئيس الجامعة. وأثناء المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنها تَصدرُ في وقت مناسب. كما يتم إعطاء الطلبة إفادات بالمشاركات الخارجية المنهجية، وغير المنهجية؛ بناء على طلبهم. وتقترح اللجنة طبع الشهادات الممنوحة بـ QR Code؛ ليساعد الطالب على تقديم شهادة دائمة من الكلية؛ يمكن الاطلاع والرجوع إليها من قِبَلِ جهات سوق العمل المهتمة في المستقبل.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- توفر المكتبة سبل الدعم المختلفة، حيث وفرت للطالب دليلًا، يبين له كيفية البحث في المكتبة سواء أكان في الحرم الجامعي أمْ خارجه فضلًا عن برامج الإرشاد المكتبي عن كيفية البحث في المكتبة، والدوريات، ومحركات البحث، وتوفير طاقم من الموظفين الفنيين؛ لتقديم الخدمات للطلبة، كما أنَّ الكليةَ مزودةٌ بخدمة الإنترنت، وتوفر لهم خدمة الواي فاي، كما يتواجد في قاعة الحواسيب فنيٌّ يتابع الطلبة، ويوفر لهم المساعدةَ لدى استخدامهم الحواسيب في البحث العلمي، وإعداد الوظائف. بالإضافة إلى الدعم التقني الذي يحصل عليه الطلبة أثناء العمل على المنصات، والبرامج التعليمية الإلكترونية من خلال مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة، وتوفير استمارة ملاحظات، واستفسارات الطلبة من موقع الجامعة الإلكتروني. وتقدر اللجنة الدور المهم والمؤثر الذي يؤديه مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة في دعم التحول إلى التعلم الرقمي، سواء من جهة الطالب، أو من جهة أعضاء هيئة التدريس. كما يوجد نظامٌ لدعم الطلبة ماديًّا من خلال الإعفاء من الرسوم الجامعية، والتوظيف الجزئي في الجامعة، وتوفر الكلية دعمًا نفسيًّا من خلال شعبة الإرشاد النفسي، يظهر ذلك في نماذج لحالات تم مباشرتها

من قبل شعبة الإرشاد النفسي، وعددها، إضافة إلى مطوية الإرشاد الجماعي النفسي الذي تقوم به الشعبة.

- توفر الكلية من خلال الجامعة خدمات الدعم الوظيفي والإرشاد المهني المناسب للطالب عن طريق مركز الإرشاد المهني، من خلال (4) شعب للتوجيه المهني، والعلاقات المهنية، والترويج والتسويق، والتدريب العملي، كما تنظم الكلية في إطار الجامعة أنشطة خاصة توفر الدعم في هذا المجال بالتعاون مع مؤسسات عاملة في القطاع المهني أيام المهن السنوية، وفرصة الـ (Internship).

- يوجد في الكلية ممارسة مستقرة تخصُّ استقبال وتهيئة الطلبة الجدد في الكلية، تعرف بيوم التهيئة، كما يتمُّ تفعيل نظام الإرشاد الأكاديمي في هذه المرحلة المبكرة؛ إذ تتولى عمادة شؤون الطلبة تعريف الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج والمحولين من الجامعات الأخرى، وتنظم العمادة يومًا سنويًّا للتهيئة، للطلبة من مختلف التخصصات الأكاديمية، إضافة الى يوم التهيئة في كلية الحقوق، حيث يتمُّ تعريفُ الطلبة بقواعد، وأنظمة الجامعة، والمقررات والخطط، بواسطة أعضاء هيئة التدريس المكلفين، حيث يتم تزويد الطلبة بالدليل الاسترشادي اللازم.

- اتضح للجنة – من المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – وجود عملية إرشاد أكاديمي مُتَّبَعَة في الكلية، تساعدُ الطلبة لدى تسجيل مقرراتهم، ولكل طالب مرشد من أعضاء هيئة التدريس، يظهر اسمه في نظام إدراة المعلومات للطالب (SIS). إلا أنَّ اللجنةَ توصلت – خلال المقابلات – إلى أنَّ المرشدين الأكاديميين يميلون في التطبيق الفعلي؛ بسبب كثرة أعداد الطلبة، وكثرة التكاليف الوظيفية إلى الاقتصار على ممارسة دور المتدخل عند ملاحظة حالة تعثر بين الطلبة، أو حين يلجأ الطالبُ للمرشد بمبادرة من الأول. وظهر للجنة – خلال المقابلات – أنَّ بعض طلبة البرنامج غير راضين عن مستوى الإرشاد الأكاديمي الذي يحصلون عليه. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بتعزيز عملية الإرشاد الأكاديمي، والتأكد من إنها تساند الطلبة في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، والوصول للمستوى المُبَيَّن في مواصفات الخريجين.

- توفر الكلية ترتيبات مناسبة لمراعاة احتياجات الجنسين الطالبات والطلبة ؛ إذ تتضمن الكلية ساحة خلفية ومبني خُصِّصَ لاستراحتين احداهما للطالبات والأخرى للطلبة ؛ يتضمن غرفة للاستراحة، وغرفة للصلاة. وأشارت أعداد الطالبات المسجلات في الكلية إلى تناسبها مع أعداد الطلاب، بحسب حالة

التدفق من الجنسين من حملة شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، مع زيادة في عدد الطالبات؛ إذ بلغ عدد الذكور (517) طالبًا، وبلغ عدد الإناث (1225) طالبةً. وتوفر الكلية بالتنسيق مع عمادة شئون الطلبة دعمًا خاصًّا لذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى المرافق، والمواصلات، والمساعدة التطوعية، وتستجيب للشكاوى التي يقدمونها، كما توفر لهم دليلا خاصًّا بذلك.

- يمتد الإرشاد الأكاديمي في الكلية ليشمل حالات التعثر المحتملة، أو الحاصلة لبعض الطلبة، ويتم التواصل معهم من قبل المرشد؛ لمعرفة أسباب الإخفاق ومحاولة حلها، ويتم ذلك من خلال متابعة الدرجات التي يحصلها الطالب، وتَتَبُّعِ بياناته ذات العلاقة من خلال نظام (SIS). وقد تمَّ تشكيل لجنة الطلبة المتعثرين، بناءً على قرار عميد كلية الحقوق، بموجب القرار رقم: (13) للعام 2021/2020. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عدد من المحاضر منها: اجتماع لجنة الطلبة المتعثرين رقم: (1) بتاريخ 2020/10/14، ومحضر اجتماع لجنة الطلبة المتعثرين رقم: (2) بتاريخ 2021/2/17. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى انخفاض أعداد المفصولين من البرنامج إلى (144) طالبًا في العام الأكاديمي 2020/2019، في حين تراوحت أعداد الطلبة المفصولين بين (203) إلى (274) طالبًا في الأعوام الخمسة السابقة. وترى اللجنة أن هذا العدد لا يزال كبيرًا. وبناء عليه فإن اللجنة توصي القسم بالاستمرار في دراسة أسباب تعثر الطلبة في البرنامج، والعمل على معالجتها.

- تشكلُ الاستبانات التي يجريها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وسيلةَ التقييم الأساسية لأصحاب العلاقة من لجان، وقسم، وعمادة في كلية الحقوق، فالتغذية الراجعة مؤشرُ النجاح في العمل في هذا الشأن. وقد تم عملُ استبانة لقياس رضا الطلبة عن الخدمات التي يقدمها البرنامج بما في ذلك خدمات الدعم، وتعدُّ الاستبانةُ من قِبَلِ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين؛ للحصول على آراء وملاحظات الطلبة، ثم يتم تحليل الاستبانة لاحقًا بالتعاون مع اللجنة الأكاديمية الاستشارية لضمان الجودة في الكلية، حيث عبر الطلبة عن خدمات الدعم المقدمة لهم بنسب متفاوتة لكنها جيدة في مجملها، وقد تركز التقييم على خدمات الدعم الخاصة بصيانة المبنى، ومرافق الكلية، والإنترنت، وشبكة الاتصال WI-FI، والدعم التقني في الكلية، والأمن، والسلامة، والإعلانات، والتواصل على مواقع التواصل الاجتماعي والمكتبة، فيما أبدى الطلبة ملاحظات جديرة بالاعتبار بخصوص تطوير، وزيادة، وتحسين، وسائل وخدمات الدعم المذكورة في الكلية ومرافقها.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- تطبق كلية الحقوق نظام الدراسة والامتحانات المعمول به في جامعة البحرين، والذي يحدد مجموعةً متنوعةً من أساليب التقييم، ويهدف إلى ضمان فاعلية أساليب التقييم، وتوافقها مع الممارسات الحديثة الجيدة فيما يتعلق بمستوى الصعوبة، وتلبية المعايير الأكاديمية للبرنامج، ويؤكد تقرير التقييم الذاتي استنادًا إلى نظام الدراسة والامتحانات قيامَ عضو هيئة التدريس باستخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقييم التجميعية والتكوينية، كما يقوم مدرس المقرر بإعلان طرائق التقويم للطلبة، وتضمينها في خطة المقرر. كما يقوم بالتنويع بين الأسئلة المقالية، والأسئلة الموضوعية، ومن أبرز الأدوات المستخدمة في ذلك: الامتحانات، والتكليف بإجراء البحوث والواجبات، حيث اطلعت اللجنة على جانب من التكليفات والواجبات المُعْطَاة للطلبة، وترى اللجنة أنها ملائمة وكافية؛ ذلك أنَّها ربطتْ بين البعد النَّظري والجانب التطبيقي.

- استنادًا إلى نظام الدراسة والامتحانات، يلتزم مدرس المقرر– عند وضع أسئلة الامتحانات – بتغطية جميع موضوعات المقرر، وأن تقيس أسئلة الامتحان النهائي جميع المخرجات التعليمية للمقرر وفق خطته. ويتم التأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، بحسب تقرير التقييم الذاتي من خلال نموذج التدقيق الداخلي، حيث يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى ملاءمة مخرجات التعلم،

وقياس مدى تحققها. كما حددت سياسة التعليم والتعلم في جامعة البحرين، والتي أقرَّها مجلس جامعة البحرين في ديسمبر 2018، ضرورة توافق مهام وأنشطة التعلم والتقييم مع مخرجات التعلم للمقرر، كما أنَّ استمارة تقييم المخرجات التعليمية للمقرر تتضمن المحاذاة بين مخرجاته التعليمية وطرائق التعليم، وطرائق التقويم.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ كلَّ مقرر تحدد فيه مخرجات تعلم مطلوبة، ويتم قياس تحقق المخرجات، وتوثيق ذلك في ملف المقرر. كما يتمُّ التأكد من ذلك من خلال استبانات الطلبة المقبلين على التخرج، واستبانة لجنة أرباب الأعمال والخريجين، والمُتضمِّنَة محورًا متعلقًا بالمخرجات التعليمية لبرامج كلية الحقوق، حيث يتم تحليل هذه الاستبانات، ووضع خطط التحسين عند الضرورة، ويتمُّ توثيق ذلك في ملف المقرر، وفي تقرير التقييم الذاتي السنوي للبرنامج. كما يفيد تقرير التقييم الذاتي، قيام كلية الحقوق بتطبيق نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة (سيتم التطرق لهذا الأمر لاحقًا في المؤشر 3.3)، علاوة على ذلك، فقد نص قرار تشكيل لجنة ضمان الجودة والاعتمادية بقسم القانون على اختصاصها في التحقق من تنوع الأسئلة، ومواءمتها للمخرجات التعليمية للمقرر والبرنامج. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه الإجراءات؛ للتأكد من تحقيق الطلبة الخريجين مخرجات التعلم المطلوبة.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة نظامٌ لمكافحة الانتحال الأكاديمي، ولائحة المخالفات المسلكية لطلبة الجامعة، وبالاطلاع على نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين نجد أنه يحدد الإجراءاتِ الواجبِ اتباعُها في حالة الغش، أو الشروع فيه، أو المساعدة عليه. كما أنَّ دليلَ حقوق وواجبات الطلبة يشير إلى ضرورة التزامهم بعدم الغش. وقد أكد نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي على ضرورة تعريف الطلبة الجدد بمفهوم الانتحال الأكاديمي، والعقوبات المترتبة على قيامهم بمخالفة النظام. وقد تم عقد ورشة تدريبية للأساتذة؛ للتعامل مع برامج كشف الانتحال الأكاديمي.

- لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك إجراءاتٍ صارمةً لكشف الانتحال الأكاديمي، والمخالفات الأكاديمية، وردعها، وتطبق بصورة مستمرة. كما لاحظت اللجنة استخدام كلية الحقوق العديدَ من البرامج المتخصصة بهذا الشأن، كبرنامج SafeAssign، وبرنامج Turnitin، اللذيْن يعملان على التأكد من أصالة أعمال الطلبة، والتزامهم مبدأ النزاهة الأكاديمية، حيث علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن نسبة الاقتباس المسموح بها تبلغ (25%). كما علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – استخدام الكلية لبرنامج (Lock Down) خلال الامتحانات الإلكترونية، كما تم تحديد واجبات الطلبة خلال تأدية الامتحانات الإلكترونية، وبما يسهم في ضبط الامتحان خلال جائحة كورونا، وذلك من خلال تحديد الإجراءات الوقائية التي يجب اتباعُها، كاتباع طريقة معينة في وضع أسئلة الامتحان، إضافةً إلى تحديد الحالات التي يعدُّ فيها الطالبُ غاشًّا كإغلاق الكاميرا، أو عدم التقيد بمكان الجلوس.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، والمستندات الداعمة أنَّ كلية الحقوق تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لرصد حالات الغش الإلكتروني، وخاصةً خلال جائحة كورونا، حيث تضمنت الأدلة المساندة رصدَ عدة حالات لمخالفات أكاديمية، وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وفق لائحة المخالفات المسلكية لطلبة الجامعة؛ مما تراها اللجنة إجراءات مناسبة.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- يشيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود آلية رسمية للتدقيق الداخلي؛ تم استحداثُها في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2020/2019، كما يفيد التقرير إجراء البرنامج لنوعين مختلفين من الاعتدال، وهما: الاعتدال الداخلي المسبق، حيث يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من عدالة أساليب التقييم ووضوحها ودقتها. كما تجري الكلية عملية الاعتدال الداخلي اللاحق، حيث يقوم المدقق الداخلي بمراجعة عدالة تقييمات الطلبة. ووفقًا لدليل ضمان الجودة؛ يتم إصدار قرارات من قِبَلِ رئيس قسم باختيار أعضاء هيئة التدريس؛ للقيام بعملية الاعتدال الداخلي.

- يقوم المُكَلَّفُ بعملية الاعتدال الداخلي بمراجعة توصيف المقرر، وأدوات التقييم، والإجابات النموذجية للتقييمات، وأسئلة الاختبار، حيث تسهمُ البياناتُ الواردةُ في الاستمارةِ المُعَدَّةِ للتقييم الداخلي في رفع مستوى التقييمات من خلال وضع المدقق الداخلي لملاحظاته وتوصياته، حيث يقوم المدقق الداخلي بتعبئة النموذج المعد لهذا الغرض، وبيان ملاحظاته إنْ وجدت. كما يقوم أيضًا المدقق الداخلي بتعبئة النموذج المعد للاعتدال اللاحق؛ مما تراه اللجنة مناسبًا.

- يفيد تقريرُ التقييم الذاتي، قيام لجنة الاعتدال بتحليل عمل المدقق الداخلي، ووضع خطة تحسين عند الحاجة تبين كيفية معالجة توصيات المدقق، حيث تقوم اللجنة بإعداد تقرير لتحليل عملية الاعتدال الداخلي. وترى لجنة المراجعة أن تشكيل لجنة للاعتدال يعد كافيًا وملائمًا؛ لتقييم مدى فاعلية الاعتدال الداخلي للبرنامج.

- يشتملُ نظام الدراسة والامتحانات، ونظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، على إجراءات رسمية وملائمة؛ من أجل التدقيق الخارجي بهدف تحسين المقررات الدراسية، والبرنامج، ومراجعة التقييمات والإنصاف في منح الدرجات، إلا أنه – من خلال المقابلات الافتراضية – علمت لجنة المراجعة أنَّ التدقيق الخارجي لم يطبق فعليًّا وفقًا للنظام؛ بسبب تخوفات من عدم المحافظة على سرية الامتحانات، وأنَّ المدققين الخارجيين الحاليين هم أعضاء من لجنة أرباب الأعمال والخريجين، كما علمت اللجنة أنَّ التوجه الآن لدى كلية الحقوق يكمن في الاستعانة بأساتذة من خارج جامعة البحرين؛ ولذا تضمنتِ المستنداتُ الداعمةُ الخطابَ الموجه من كلية الحقوق لنظيرتها في جامعة إقليمية؛ لبدء التعاون في مجال التدقيق الخارجي. لذا، توصي اللجنةُ الكليةَ بالإسراع في تنفيذ التدقيق الخارجي، وتطبيقه بالتعاون مع أساتذة متخصصين في القانون. كما توصي بتطوير آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- يشكلُ مقررُ التدريب العملي (LAW299)، الوسيلة المعتمدة للقيام بعملية التعلم القائم على العمل، ويشكلُ دليلُ التدريب العملي المُعَدُّ من قِبَلِ مكتب ضمان الجودة في الجامعة الإطارَ العامَّ لهذه العملية، ويحتوي هذا الدليلُ على معلوماتٍ كافيةٍ بخصوص عملية التدريب، ويحدد – بشكل تفصيلي – التزاماتِ جميع الأطراف. كما أنَّ كليةَ الحقوق لديها إجراءاتٌ وشروطٌ محددةٌ لتسجيل الطلبة في هذا المقرر، ومنشورة على الموقع الإلكتروني لكلية الحقوق، كما أنَّ هذه الإجراءات توفر فرصًا متساويةً لجميع الطلبة؛ للحصول على التدريب الذي يناسبهم من خلال إعلان أماكن التدريب لجميع الطلبة، والسماح لهم باختيار المكان الذي يرغبون فيه. كما تجب الإشارة إلى أنَّ الإعلان عن الأماكن المتاحة للتدريب من قِبَلِ مكتب التدريب بالكلية يحقق فرصًا متساويةً للتدريب بين الطلبة. وتقدر اللجنة الإجراءات المتخذه للقيام بعملية التدريب العملي، على الرغم من جائحة كورونا، والتي تتلخص في إعداد برنامج تدريبي افتراضي متكامل للطلبة عبر المنصة الإلكترونية (Microsoft teams).

- يتضمنُ دليلُ التدريب العملي تحديدًا واضحًا لأدوار ومسئوليات مشرفي التدريب العملي، ومقدمي التدريب، ومسئوليات المشرف الأكاديمي للتدريب العملي، حيث يتولى الأستاذ المشرف التواصلَ مع جهات التدريب، ويقوم بعمل زيارات ميدانية، حيث يجب عليه القيام بزيارتين كحد أدنى إلى جهة التدريب، وكتابة تقرير مبدئي، ومن ثمَّ كتابة التقرير النهائي آخذًا في الاعتبار ملاحظات جهة التدريب، وملاحظات الطالب. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى عقد مكتب التدريب العملي لقاءً مع جميع الطلبة المسجلين في المقرر؛ لتهيئتهم وبيان حقوقهم، وواجباتهم.

- يشير تقريرُ التقييم الذاتي إلى مساهمة مقرر التدريب العملي في مساعدة الطلبة على الوقوف على واقع الحياة المهنية القانونية، كما يسهمُ في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة من هذا المقرر ويتضح ذلك من خلال توصيفه. كما تقوم الكلية بتنظيم مجموعة من الورش الداعمة لطلبة التدريب العملي، والتي تساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- تتم عمليةُ تقييم التعلم القائم على العمل من خلال الجهة التي يتدرب فيها الطالبُ، حيث تقوم جهةُ التدريب بملء استمارة التقييم والمعدة لهذا الغرض، كما يتمُّ تقييمُ الطالب من قِبَلِ المشرف على التدريب من خلال ملء استمارة مخصصة لهذا الغرض. وبالاطلاع على جهات التدريب المعتمدة، فإننا نجدُهَا

جهاتٍ مختصةً في العمل القانوني، وبالتالي فإن عملية التدريب تعدُّ مناسبةً من حيث المستوى والمحتوى.

- يشير تقريرُ التقييم الذاتي، إلى قيام المشرفين على التدريب بتنظيم زيارات إلى الطلبة المتدربين؛ للتعرف على مدى تناسب العمل المُكَلَّفِين به مع المواد الدراسية، ومدى انسجامهم في مكان التدريب، وتأقلمهم مع جو العمل، وتذليل الصعوبات التي تواجههم. كما يشير التقرير إلى قيام المشرف بالتواصل الدائم مع الطلبة أثناء فترة تدريبهم؛ ومن خلال المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أنَّ الطالب يقوم بتقديم تقرير موجز عن أنشطته وأعماله خلال التدريب. كما يقوم مشرفو التدريب العملي بتقييم الطلبة المتدربين من خلال تعبئة الاستمارة المعدة لهذا الغرض، والتي تتضمن عدةَ معاييرَ للتقييم. ويساعد تقييمُ المشرفين على التدريب الطلبةَ على تحديدِ جهات التدريب الأكثر فائدة لهم، ومعرفة مدى جدية جهة التدريب في مساعدة الطلبة على تطوير مهاراتهم، وهو ما تراه اللجنة إجراءً كافيًا.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- يعدُّ مشروعُ التخرج في مرحلة البكالوريوس متطلبًا إلزاميًّا يفترضُ أنه يحقق متطلبات البحث العلمي، ويسهمُ في تحفيز الطلبة وتجهيزهم للبحث العلمي. لقد أدرجتْ كليةُ الحقوق مشروعَ التخرج ضمن خطتها الدراسية، ووفق نظام الساعات المعتمدة تحت مسمى: "أصول البحث القانوني"، ورقمه (LAW499)، حيث يقومُ أستاذٌ على شرح أصول البحث القانوني، ويشرف بعد ذلك على البحث الواجبِ إنجازُه. ويحدد توصيف المقرر المخرجات التعليمية المطلوبة منه، ووفقًا لتوصيف المقرر، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك ترابطًا واضحًا بين مخرجات المقرر المتضمَّنة طرح الإشكاليات، وإعداد خطة البحث، والقدرة على الصياغة، وغيرها من المهارات المهمة.

- يتمُّ تحديدُ أدوار ومسئوليات كل من المشرفين والطلبة بشكل واضح، وذلك من خلال دليل مشروعات التخرج المعد من قبل مكتب ضمان الجودة في الجامعة، حيث يلتزم المشرفُ بمساعدةِ الطالب في تحديد مشكلة البحث، وأهدافه، ومتابعة إنجازه وفق الأصول العلمية. كما يحدد الدليلُ الالتزاماتِ المُكَلَّفِ بها الطالبُ، وأهمها ضرورة تقديم البحث في مواعيد محددة من قبل المشرف الأكاديمي، وبالتشاور مع منسق المقرر للمجموعات كافة.

- حدَّدَ دليلُ مشروعات التخرج الصادر عن مركز ضمان الجودة، الدورَ الذي يقوم به المشرف الأكاديمي، والذي يتلخصُ في مساعدة الطالب في تحديد أهدافه، ومنهجيته، وإعداد جدول زمني؛ لمتابعة سرعة إنجاز الطالب، وتزويده بالتغذية الراجعة. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام الجامعة بقياس مستوى رضا الطلبة من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض، والتي تبين أن نسبة الطلبة الذين يعتقدون أنهم حققوا مخرج إعداد البحوث القانونية قد بلغت (84%). كما اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من ملاحظات المشرف على بحث التخرج لطلبته. وبخصوص مدى توفر المصادر اللازمة لإجراء البحوث، فلدى جامعة البحرين مكتبة رئيسة تضمُّ عدة فروع، بالإضافة إلى مكتبة كلية الحقوق، والتي تضم عددًا كبيرًا من الكتب والمراجع في مختلف فروع القانون، إلى جانب عددٍ كبيرٍ من الكتب والدوريات الإلكترونية، وعدد من قواعد البيانات التي تشترك فيها المكتبةُ.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، ودليل مشروعات التخرج المعمول به في الجامعة، إلى قيام اثنين من الأساتذة بمناقشة بحث الطالب في نهاية الفصل، وتُشَكَّلُ هذه اللجنة بناءً على قرارات القسم، حيث يقوم الطالب بعرض بحثه، وتتم مناقشته بعد ذلك من قبل أعضاء هذه اللجنة. وهذا مما جرتْ عليه الأعراف الأكاديمية. وبعد المناقشة يتم رصد الدرجة المستحقة للطالب من خلال معايير محددة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ "اللجنة العليا لمقرر مشروع التخرج"، والتي أشار لها دليل مشروعات التخرج المعمول به في الجامعة، بمسئوليتها عن تطبيق سياسات، وإجراءات مشروع التخرج، كما يشير التقرير، إلى قيام مجالس الأقسام بمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مشروع التخرج من خلال تعيين منسقين له. كما يتم التأكد من تطبيق هذه السياسات من خلال الدور الذي يقوم به مدرس المقرر. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – قيام الأساتذة بالتواصل مع الطلبة وتوجيههم. وتبدي لجنة المراجعة رضاها التام عن متابعة تطبيق سياسات وإجراءات مشروع التخرج.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- اطلعت اللجنة على نماذج لاجابات الطلبة في بعض الامتحانات الكتابية، وقد تباينت درجات الطلبة بين مرتفع ومتوسط ومتدن، ويعد هذا أمرا منطقيا ومناسبا. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن مستوى إنجازات الطلبة وترى أنه يعكس قدرتهم على الابداع والابتكار.

- كما اطلعت اللجنة على نماذج من بحوث الطلبة المقدمة لاستكمال متطلبات النجاح في مساق أصول البحث القانوني، وقد ظهر من خلال فحص هذه البحوث التزام الطلبة الكامل بأصول البحث العلمي، وقد تضمنت هذه البحوث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعكس قدرة الطلبة على الإبداع والابتكار. كما اطلعت اللجنة على نماذج من التقارير المقدمة من طلبة مقرر التدريب العملي، وقد تضمنت التقارير ما يؤكد على ان انجازات الطلبة تعد مناسبة.

- هناك ربطٌ واضحٌ بين مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج، ويتم التأكد من ذلك من خلال لجان خاصة في الكلية والأقسام، كما يتلقى مكتب ضمان الجودة بالكلية في نهاية كل فصل دراسي استمارات تقييم مخرجات المقرر من الاساتذة، والتي توضح ربطها بالمخرجات التعليمية للبرنامج. كما تقوم لجنة ضمان الجودة والاعتمادية بالقيام بعملية الاعتدال، ومراجعة أسئلة الامتحانات من حيث عمقها وشموليتها.

- وبخصوص نسب الطلبة المقبولين إلى الخريجين، فإنها تعدُّ مرضية؛ إذ يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ عدد الطلبة المقبولين يتراوحُ بين (300) إلى (400) طالب سنويًّا. وفي العام الأكاديمي 2020/2019، بلغ عدد الطلبة الخريجين (344) طالبًا، الطلبة المقبولين (302) طالبٍ. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى انخفاض أعداد المفصولين من البرنامج في السنوات الأخيرة. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية مع مسئولي القبول والتسجيل – أنَّ المعدل العام لتخرج الطلبة يبلغ (4) سنوات، ويعدُّ هذا أمرًا طبيعيًّا ومقبولاً لنسب تقدم الطلبة على مدار الأعوام الأكاديمية للبرنامج.

- تشيرُ نتائجُ تحليل مستوى رضا الطلبة – المتوقع تخرجهم – إلى أنَّ (75.4%)، منهم قد عبروا عن رضاهم عن البرنامج، كما عبرَ ما نسبته (71.1%)، عن رضاهم عن المناهج الدراسية، وطرائق التدريس. وبخصوص وجهات الخريجين، فإن نسبة الطلبة الذين واصلوا دراساتهم العليا تبلغ (27%)، من مجموع الخريجين المشاركين في الاستبانة، ونسبة مَنِ الْتَحَقَ بدورات تدريبية بعد التخرج تبلغ (61%)، ومنْ حضرَ ورشَ عملٍ (66%)، من مجمل المشاركين في الاستبانة. وتعدُّ هذه النتائج والمؤشرات مرضيةً. كما أنَّ تعيينَ المجلس الأعلى للقضاء عددًا من خريجي كلية الحقوق يعد مؤشرًا على استيفاء المعايير الأكاديمية. علاوة على تعيين عدد من خريجي الكلية كأعضاء هيئة تدريس حسب ما تأكد للجنة أثناء المقابلات الافتراضية.

- يشيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه تمَّ توزيعُ استبانة للتحقق من نسبة رضا الخريجين، حيث عبر الخريجون – بشكل عام – عن رضاهم عن المخرجات التعليمية، ورضاهم عن المقررات الدراسية. كما بلغت نسبة مَنْ يشجعُ منهم الآخرين على الدراسة في جامعة البحرين (89%). كما تمَّ إجراءُ استبانة لقياس مستوى رضا أرباب الأعمال، وجاءت نتيجتها كما يلي: (70%)، ممن أجروا الاستبانة أكدوا على كفاءة خريجي كلية الحقوق بجامعة البحرين، كما أعرب (77%) منهم عن رغبتهم في توظيف خريجي كلية الحقوق من جامعة البحرين، في الشواغر الوظيفية المتوفرة لدى مؤسساتهم.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- اطلعت لجنة مراجعة البرنامج على دليل الجودة، وسياسة ضمان وتحسين الجودة، وهما يشكلان الأساس الذي تقوم عليه السياسات، وأنظمة إدارة ضمان الجودة على مستوى جامعة البحرين، كما أنه – وفقًا لتقرير التقييم الذاتي– يتم تحديث وتحسين ومراجعة السياسات، والأنظمة الخاصة بضمان الجودة تحت إشراف اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي (QAAEC)، وعلى مستوى الأقسام العلمية، توجد لجنة لضمان الجودة التي تتولى عمليات وإجراءات ضمان الجودة، والتحسين المستمر للبرنامج. ويتم تبليغ سياسات، وأنظمة الجودة بالبرنامج الأكاديمي إلى جميع الجهات ذات العلاقة، من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني لمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وموقع الجامعة. كما يتم طباعة الوثائق، وتوزيعها على الأطراف ذات العلاقة متى ما طلب ذلك.

- يبدأ نظام إدارة ضمان الجودة من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة (QAAC)، وكذلك اللجنة التنفيذية لضمان الجودة (QAAEC)، التي يرأسها مدير مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة، ثم يتدرج نظام إدارة ضمان الجودة إلى اللجنة الاستشارية الأكاديمية للكلية، ثم لجنة ضمان الجودة للأقسام الأكاديمية. وهناك أيضًا لجان استشارية أخرى هي اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال، واللجنة الاستشارية للطلبة. ولكل لجنة من تلك اللجان اختصاصاتٌ واضحةٌ ومحددةٌ. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية يقوم – مع الأقسام الأكاديمية فيها – بتصميم الاستبانات المعنية بقياس مستوى

الجودة في تحقيق الأهداف والمخرجات والارتباط بينهما، والتي تنسجم مع مستوى البرنامج واحتياجاته. ولجنة المراجعة تعبر عن رضاها عن وضوح نظام إدارة ضمان الجودة، وضمان التناسق في تطبيقه على مستوى البرنامج.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – بوجود خطة تشغيلية، ووفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي؛ يتمُّ وضعها من قبل اللجنة الأكاديمية الاستشارية في الكلية. ويتمُّ في هذه الخطة تقسيم وتنسيق مهام إدارة ضمان الجودة بين مختلف اللجان كلجنة الجودة في الأقسام، ولجنة الجودة والمناهج، ولجنة الاعتدال، ولجنة الإستراتيجية والأداء. ويعقد مدير مكتب الجودة مع رؤساء لجان الجودة للأقسام، واللجنة الاستشارية الأكاديمية اجتماعاتٍ دوريةً؛ يتم فيها مراجعة توصيات وفرص التحسين التي تتقدم بها اللجان الاستشارية، وأعمال لجان الجودة في الأقسام؛ لضمان تنفيذ ممارسات ضمان الجودة بشكل متسق وفقًا للخطة التشغيلية. كما يتم وضع إطار زمني للمراجعة، مثل مراجعة مخرجات البرنامج، وأهدافه التعليمية، وملفات المقررات، وبيانات الاستبانات. ولجنة المراجعة راضية عن آليات ضمان التنفيذ للسياسات والإجراءات المتعلقة بالجودة على مستوى القسم والكلية.

- من خلال المقابلات الافتراضية التي أجرتها لجنة مراجعة البرنامج، اتَّضح لها أنَّ أعضاء هيئة التدريس والموظفين لديهم فهمٌ بضمان الجودة، وأنهم على معرفة بأدوارهم في ضمان تحقيقها. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الورش المتعلقة بالجودة، والتي حضرها أعضاء هيئة التدريس، والموظفون الإداريون، كما يشارك أعضاء هيئة التدريس والموظفون في مختلف اللجان المتعلقة بالجودة؛ مما يؤكد معرفتهم بأدوارهم في ضمان الجودة، والمساهمة في تطبيقها. علاوة على ذلك، فإن أعضاء هيئة التدريس يشاركون في صياغة وتقييم الأهداف والمخرجات التعليمية المطلوبة، ويقومون بإعداد وتقديم ملفات المقررات في نهاية كل فصل دراسي، وإجراءات التقييم والاعتدال.

- اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال فحص تقرير التقييم الذاتي– أن متابعة ومراقبة نظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج تتمُّ من خلال تنفيذ الخطة التشغيلية، والتي تتضمن تخطيطًا شاملًا لمهام اللجان المتعلقة بالجودة على مدار العام الدراسي، والتي تتمُّ مناقشتها في اجتماعات كلية الحقوق، واجتماعات اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما يتم التقييم من خلال المراجعة الداخلية لبرنامج "البكالوريوس في الحقوق"، والتي تتم من قبل اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، ومكتب ضمان الجودة

في الكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ثم يقوم القسم والكلية بإعداد خطة التحسين وَفْقَ توصيات لجنة المراجعة الداخلية.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ لدى الكلية هيكلًا تنظيميًّا لإدارة البرنامج يتمثل في عميد، ورئيس قسم ولجان، ومنسقين للدراسات العليا لبرامج الدراسات العليا. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتكون هذا الهيكل من عميد، يرتبط به كادر إداري يتكون من المساعد الإداري الذي يتولى الإشراف على كل من السكرتارية المخصصة لمكتب عميد الكلية، إلى جانب إشرافه على مختبر الحاسوب. كما أن هناك قسميْن؛ قسم القانون الخاص وقسم القانون العام، ويتولى رئاسة كلٍّ من القسمين العام والخاص رئيس مختلف، يرتبط مباشرة بالعميد، وهو الذي يتعامل مباشرة مع أعضاء هيئة التدريس في كلا القسمين. وعلاوة على ذلك، هناك مكتب لضمان الجودة في القسم، ويتولى إدارته أحد أعضاء هيئة التدريس، ويمثل حلقة الوصل بين القسم ومكتب ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي بالكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة. أما مجلس الكلية فيعدُّ الجهة العليا في اتخاذ القرارات في الكلية، ويتكون من عميد الكلية – رئيسًا للمجلس – ورؤساء الأقسام بالكلية، أو منْ يقوم بعملهم عند غيابهم، وأقدم عضو من أعضاء هيئة التدريس في كل قسم من أقسام الكلية، وثلاثة أعضاء يعينهم مجلس أمناء الجامعة من خارج الجامعة؛ ممن لهم دراية بالمواد التي تُدَرَّسُ بالكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- تبيَّن للجنة المراجعة – من خلال فحص تقرير التقييم الذاتي– وجود خطوط واضحة لحدود المسئوليات والمهام الموكلة لكل أستاذ، أو لجنة، أو مجلس قسم. وهناك تواصل فعال ابتداءً من إعلان نتائج اللجان، التي تُرْفَعُ إلى مجلس القسم، وبعدها إلى مجلس الكلية، وأحيانًا للإدارات العليا في الجامعة حسب طبيعة الموضوع. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ المنهج المتبع في بيان التخصصات والمهام يؤكد وجود خطوط واضحة للمسئولية في إدارة البرنامج؛ ويظهر ذلك من خلال توضيح الأنظمة، واللوائح النافذة على مستوى الجامعة للمهام والتخصصات بدقة، بحيث

لا تنتهي المسئولية عند حدود بيان نطاق المهمة التي يكلف بها الشخص، أو الجهة؛ إنما تمتد لتشمل مسئولياتها في التنفيذ، أو عدم التنفيذ لهذه المهام.

- تبيَّن للجنة المراجعة – من خلال فحصها للمستندات – وجود تحديد واضح للاختصاصات، أو المهام للوظائف الإدارية. فهناك اختصاصات أو مهام وواجبات محددة يتولى شاغلوا هذه الوظائف القيام بها وتنفيذها، وتحدد على أساسها المسئولية. ويتم تشكيل اللجان، سواء على مستوى الأقسام العلمية، أو على مستوى الكلية ؛ علمًا أنَّ المبدأ الذي تعمل به اللجان هو التخصص، ويسانده مبدأ آخر هو مبدأ المراجعة والتدقيق، ثم الإقرار. ومثال ذلك قرار تشكيل لجنة المناهج في قسم القانون العام والخاص، وقرار تشكيل لجنة الامتحانات . وقد أبدت لجنة المراجعة رضاها حول وضوح الاختصاصات لمختلف الوظائف الإدارية واللجان في الكلية.

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – الالتزام الكبير من قبل الجهات المسئولة عن إدارة البرنامج، وقيادته بالأنظمة المطبقة في الجامعة، ويظهر ذلك بجلاء من خلال موضوع إسنادها للمسئوليات الأكاديمية، وكذلك من خلال حرصها الواضح على المعايير الأكاديمية للبرنامج. كما علمت لجنة المراجعة – من خلال اطلاعها على تقرير التقييم الذاتي– بوجود إطار واضح للمسئولية في إدارة البرنامج الأكاديمي بدأ بالمهام المنوطة لرئيس القسم واللجان على مستوى القسم، والكلية، والجامعة. حيث يتمُّ مناقشة أعمال لجان القسم في اجتماعات مجلس القسم، وكذلك عرضها أمام مجلس الكلية؛ للنظر فيها، واعتمادها متى ما تطلب الأمر ذلك. ومثال على ذلك لجنة مراجعة البرنامج الداخلية، حيث إنها دليلٌ على الفاعلية التي يدار بها البرنامج، حيث إنَّ ذلك يعتمد على تنظيم المهام والواجبات وفقًا للنظم واللوائح، ويشكل تفعيلًا لمبدأ المسئولية الأكاديمية.

- يشيرُ تقرير التقييم الذاتي، وما توصلت إليه اللجنة من خلال المقابلات الافتراضية – إلى أنَّ البرنامج يُدَار من خلال الهيكل الإداري والأكاديمي بالكلية وفقًا لسياسات جامعة البحرين وقد تطرقت هذه السياسات إلى المهام والواجبات المطلوبة لإدارة البرنامج، وهذا من شأنه النهوض بالعملية التدريسية، واستمرار تطويرها لتحقيق أهداف البرنامج، ورؤية الكلية، ورسالتها. وكما ذكر سابقًا، فإنَّ قيادة القسم تقع على عاتق رئيس القسم، كما أنَّ هناك منسقًا للدراسات العليا، ولجان على مستوى القسم، والكلية، والجامعة. ولقد أعرب أعضاءُ هيئة التدريس، والهيئةُ الإداريةُ عن رضاهم عن طرائق التواصل المتبعة سواء أكانت مع رئيس القسم أم زملائهم أم عميد الكلية أم القيادة العليا على مستوى الجامعة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لأنظمة الجامعة، وتحديدًا نظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة، ودليل الجودة، فإنه توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي للبرنامج، وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن إدارة البرنامج تقوم بإعداد تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، من خلال جمع بيانات في كل فصل دراسي حول نتائج تقييم البرنامج، والمقررات، ويتم تقييم وتوثيق إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبالتالي قياس تحقق مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج، علاوة على ذلك، يتم تقييم تحقيق الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج عن طريق التقييم غير المباشر من خلال الاستبانات التي تستهدف الخريجين، والطلبة وأرباب الأعمال. كما يتم التقييم من خلال استبانة تقييم المقررات الدراسية في نهاية كل فصل دراسي من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد في الكلية، ويتم نشر نتائجها لأعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، يتم التقييم من خلال الاجتماع مع اللجان الاستشارية كاللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال، التي تخرج بتوصيات للتحسين؛ يتم توثيقها في المحضر بعد المناقشة والدراسة.

- يترتبُ على عملية التقييم السنوي الداخلي للبرنامج، ونتائج تحليل الاستبانات، ومحاضر الاجتماعات الخروج بتوصيات للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى وجود آليات لمتابعة تنفيذ التوصيات الناتجة عن التقييم السنوي المتعلقة بالتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، من خلال اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية في الكلية، واللجان في الأقسام، ومجالس الأقسام، وذلك وفقًا للخطة التشغيلية. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن إجراءات التقييم السنوي الداخلي الملائمة التي تخلص إلى تقرير يتضمن توصيات للتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، وكذلك عن وجود آليات لمتابعة التنفيذ.

- يخضع البرنامج للمراجعة الدورية وفقًا لسياسة الجامعة للمراجعة الدورية، والتي تركز على عدة عناصر تدور حول فاعلية وحداثة أهداف البرنامج، ومخرجاته، ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومدى فاعلية المنهج الدراسي، وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسة المراجعة الدورية للبرامج لم تحدد المدة الزمنية المطلوبة لإجرائها؛ والأمر متروك للأقسام لتحدد هذه المدة التي قد تكون كل أربع سنوات، أو كل خمس سنوات، أو عند تخرج أول دفعة من البرنامج في حال كان البرنامج مطروحًا لأول مرة. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي الكلية بأن يتم تحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية وتوثيق ذلك؛ نظرًا لأهميتها بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج. كما تقترح لجنة المراجعة أنْ يتمَّ التواصل بصورة رسمية مع أكاديمين من خارج الجامعة، والمتخصصين في الحقوق؛ للمشاركة في المراجعة الدورية للبرنامج؛ للاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات الأخرى، وإعلامهم بالمهام الموكلة إليهم بصورة رسمية.

- خضع البرنامج لعدد من دورات المراجعة، والتي تعدُّ بمثابة تقييم لفاعلية البرنامج، ومنها مراجعة خارجية لجمعية المحاميين الأمريكية، حيث اشتملت نتيجة التقييم على توصيات منها ضرورة تكثيف التدريب في مقررات البحث، والكتابة القانونية، وتكثيف التدريب في مقررات البحث، والكتابة القانون. ومن خلال المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أن المراجعة الدورية تعتمد على عدة مصادر، والتي تتضمن نتائج دراسات المقايسات، والتغذية الراجعة من اجتماعات اللجان الاستشارية، والاستبانات، وتقارير التقييم الذاتي الداخلية، وينتج عن المراجعة الدورية مجموعة من إجراءات التحسين. ويتولى مدير مكتب ضمان الجودة بالكلية مراقبة تنفيذها على مستوى الكلية والقسم.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق في العام الجامعي 2021/2020، قام بعمل مقايسة مرجعية غير رسمية

عن طريق مقارنة البرامج الأكاديمية للكلية مع برامج أكاديمية مماثلة في جامعات أخرى؛ لقياس مدى توافق مخرجات التعلم، ومواصفات خريجي كلية الحقوق، والخطة الدراسية، وعدد الساعات المعتمدة المطلوبة بينها. كما قام المكتب بعمل مقايسة مرجعية مع المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق في جمهورية مصر العربية؛ للمقارنة بين مواصفات خريجين كلية الحقوق مع مواصفات الخريجين وفقا للمعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق في مصر، وقد تم إجراء المقايسة المرجعية مع معايير جمعية المحامين الأمريكية، بخصوص أهداف ومخرجات البرامج في كلية الحقوق بجامعة البحرين. وقد علمت لجنة المراجعة أنَّ المقايسات التي أُجْرِيتْ مع جامعات أخرى كانت مقايسات غير رسمية تمت من خلال الرجوع إلى البيانات المدونة على المواقع الإلكترونية لتلك الجامعات. ولضمان دقة وموضوعية المقايسات، توصي لجنة المراجعة إدارةَ القسم بإجراء مقايسات مرجعية شاملة مع جامعات إقليمية أو دولية، وأنْ يتم إجراء مقايسات تشمل جميع جوانب البرنامج.

- اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنه قد تم استخدام نتائج المقايسة المرجعية لاتخاذ القرارات في العديد من الجوانب، مثل هيكل البرنامج، والمحتويات، والمقررات الأساسية، والاختيارية. وقد قام مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي– بعد الانتهاء من أعمال المقايسة – برفع المقارنات إلى مكتب عميد الكلية؛ لتحويلها إلى اللجان ذات العلاقة لتفعيلها، والأخذ بها في تحسين البرامج وتطويرها.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّه يتم تنفيذ استبانات من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق؛ لقياس مستوى الرضا، وجمع التعليقات من هذه الأطراف ذات العلاقة بطريقة منتظمة؛ ليتم استخدامها لتطوير البرنامج وتحسينه. كما يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بشكل دوري بإجراء استبانات، وتوزيعها على الخريجين وأرباب الأعمال، ويجمع آراء الطلبة بشكل سنوي. ويقوم القسم أيضا بإجراء استبانة لقياس معدلات الرضا عن البرنامج، ويشمل ذلك مخرجات التعلم والمقررات الدراسية، وتطوير الذات، ومهارات خريجي كلية الحقوق. كما يتم إجراء استبانة لتقييم المقررات الدراسية من قِبَلِ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويحق لجميع الطلبة المسجلين في البرنامج المشاركة في هذه الاستبانة. وقد بلغت نسبة مشاركة الطلبة في الاستبانة (40.97%) من إجمالي عدد الطلبة في العام 2017–2018، و(39.54%) من العدد

الإجمالي للطلبة في العام الأكاديمي 2018–2019، و(47%) من العدد الإجمالي للطلبة في العام الأكاديمي 2019–2020.

- توصلت لجنة المراجعة – من خلال فحصها لتقرير التقييم الذاتي – أنه يتم تحليل البيانات التي يتم جمعها من الاستبانات، واجتماعات اللجان الاستشارية، والأطراف ذات العلاقة، ويتم استخدام النتائج لتطوير خطة عمل لتحسين البرنامج من جوانب مختلفة، وتشمل المناهج، المقررات والجانب العملي، ثم تُحَالُ للعميد الذي بدوره يُحِيلها إلى لجنة الإستراتيجية والأداء والتي بدورها تُحيل توصياتها إلى اللجان ذات العلاقة للدراسة وتنفيذ التحسينات. ويقوم مكتب ضمان الجودة بمتابعة التقدم المُتَحَقَّق في تنفيذ خطة التحسين وفقًا للخطة التشغيلية. وبمجرد الموافقة على التغييرات وتنفيذها، يقوم مكتب ضمان الجودة بإبلاغ التغييرات المنفذة إلى الأطراف ذات العلاقة في اجتماعات رسمية، حيث يتم تقديم التغييرات للطلبة من خلال اللجنة الاستشارية للطلبة، وبالنسبة للخريجين وأصحاب الأعمال؛ إذ يتمُّ ذلك من خلال اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، وبالنسبة للكلية؛ فيتمُّ من خلال اجتماعات مجلس القسم. ولقد أبدت جميع الجهات التي تم مقابلتهم – خلال المقابلات الافتراضية– رضاهم عن الآلية المتبعة لتنفيذ مقترحاتهم، حيث يتم مناقشة جميع توصياتهم، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، ومن خلال فحصها لمستندات سياسة ضمان الجودة، ودليل الجودة، والخطة التشغيلية – بوجود لجنتين استشاريتين للبرنامج، وهما: اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، واللجنة الاستشارية من الطلبة. وتقوم هاتان اللجنتان بمهامهما الواضحة والمحددة في دليل مهام ومسئوليات اللجان الملحق بدليل الجودة، وتشاركان في تقييم الأهداف التعليمية، والمخرجات التعليمية المطلوبة، وبالتالي المشاركة في تصميم ومراجعة المناهج الدراسية، والمشاركة

في تحسين وتطوير عملية طرح المقررات الدراسية، وتقديم مقترحات للتحسين داخل البرنامج. وتتشكل اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، ونوعين من الأعضاء، الأول من أرباب الأعمال من القانونين وخبراء ممثلين عن جهات حكومية كمجلس الشورى والقضاء والادعاء العام، أما الثاني فهم أعضاء من القطاع الخاص القانوني كشركات المحاماة، ومراكز التحكيم، وتسوية المنازعات؛ وذلك لضمان التمثيل الشمولي لسوق العمل القانوني، وتتكون اللجنة الاستشارية للطلبة من الطلبة المسجلين حاليًا في البرنامج من مختلف المستويات. وقد أبدت لجنة المراجعة رضاها عن تشكيل اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، والوضوح والشفافية في تحديد اختصاصاتها أو طريقة عملها. وتقدر اللجنة الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج، وتلبيته لاحتياجات سوق العمل، والمجتمع المحلي. ومع ذلك، فقد تبين – من خلال المقابلات الافتراضية – ثقل العبء المُلْقى على كاهل هذه اللجنة، حيث إنها تنظر في جميع برامج كلية الحقوق، وتستلم كمًّا هائلًا من الوثائق والمستندات عن هذه البرامج. ولذا، تنصح لجنة المراجعة بزيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وفقًا لما تسمح به قوانين الجامعة، خاصة أنها تنظر في جميع البرامج التي تُطْرَحُ في كلية الحقوق.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، واطلاعها على تقرير التقييم الذاتي، ومحاضر اللجان الاستشارية – بقيام مكتب ضمان الجودة بتنظيم اجتماع اللجان الاستشارية لأغراض مراجعة كل جانب من جوانب برنامج البكالوريوس؛ من أجل الحصول على التغذية الراجعة، حيث تُرْفَعُ المحاضر المتضمنة للتوصيات التي تقدم بها أعضاء اللجان إلى عميد الكلية؛ ليقوم بعرضهاعلى لجنة الأداء والتخطيط لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بخصوصها. وقد اطلعت لجنة المراجعة على محاضر اجتماع لجنة الأداء، والتخطيط بشأن التقارير المرسلة من مكتب ضمان الجودة، والتي تم فيها رفعُ توصياتها إلى الأقسام العلمية، واللجان المختصة لاتخاذ القرار المناسب في ضوء التغذية الراجعة، ولاحظت لجنة المراجعة أن نتائج اجتماعات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين تساهم في تطوير المقررات الدراسية، واتخاذ إجراءات التحسين؛ لضمان جودة تقديم برنامج الحقوق. ولقد تأكد للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن قسم بكالوريوس الحقوق يستلم التغذية الراجعة من اللجنة الاستشارية بصورة منتظمة، وأنه على تواصل دائم مع أعضائها؛ لإبلاغهم بالإجراءات التي تمَّ اتخاذها بناءً على اقتراحاتهم.

- اطلعت لجنة المراجعة على الدراسة المتعلقة بسوق العمل، التي أجراها مكتب ضمان الجودة، والتي تتضمن التقارير الحكومية الصادرة عن وزارة العمل، وهيئة تنظيم سوق العمل، والتي تساعد على فهم ودراسة سوق العمل في مملكة البحرين، وقياس مدى الاستفادة من برنامج "البكالوريوس في الحقوق". وقد تبيَّن للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن نتائج تحليل سوق العمل تؤخذ في الاعتبار عند إعداد تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، وخطة التحسينات، والتي تتم مناقشتها في مجلس القسم، ويتم متابعة مستوى الإنجاز لخطط التحسين، بشكل دوري من قبل مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد تبيَّن للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن مجلس القسم يستقبل نتائج وتوصيات دراسة سوق العمل التي أجراها مكتب ضمان الجودة في الكلية، ويتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، ولجنة المراجعة راضية عن حرص القسم على مراجعة البرنامج بشكل منتظم؛ للتأكد من مواكبته لمتطلبات العصر، وسوق العمل، والحرص على الاستفادة من التغذية الراجعة من الاستبانات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقترحات التي من شأنها تحسين جودة تقديم برنامج "البكالوريوس في الحقوق".

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الافتراضـــية في الاعتبار، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصـــادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسـســات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج البكالوريوس في الحقوق المطروح بكلية الحقوق، والمقدم في جامعة البحرين حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنةِ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. إطلاق برنامج العيادة القانونية، وحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية، والذي يساعد في تدريب الطلبة على تقديم الاستشارات والمذكرات القانونية في مجال حقوق الإنسان.
2. إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.
3. الدور المهم والمؤثر الذي يؤديه مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة في دعم التحول إلى التعلم الرقمي، سواء من جهة الطالب، أو من جهة أعضاء هيئة التدريس.
4. الإجراءات المتخذه للقيام بعملية التدريب العملي، على الرغم من جائحة كورونا، والتي تتلخص في إعداد برنامج تدريبي افتراضي متكامل للطلبة عبر المنصة الإلكترونية (Microsoft teams).
5. الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج، وتلبيته لاحتياجات سوق العمل، والمجتمع المحلي.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة البحرين:

1. الاستجابة لما انتهى إليه محضر اجتماع القسم رقم: 12 لسنة 2021، بخصوص إعادة تدريس مبادئ علم الاقتصاد كمقرر إجباري، وكذلك مقرر اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، وبالأولى مقرر القانون الضريبي، ضمن برنامج الكلية الدراسي في مرحلة البكالوريوس، وفقًا لتوصية هيئة جودة التعليم والتدريب، التي وردت في تقرير المراجعة السابق.

2. العمل على زيادة الموضوعات المتعلقة بسوق العمل عند تطوير الخطة الدراسية في المرحلة القادمة، وإدخال مقررات جديدة تواكب العصر كتلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز المهارات والجوانب التطبيقية لدى الطلبة.
3. التأكد من أنَّ أعداد أعضاء هيئة التدريس، ومرافق الكلية تواكب الزيادة السنوية في أعداد الطلبة.
4. النظر في إضافة مادة استدراكية باللغة العربية؛ نظرًا لطبيعة الدراسات القانونية، والتي تتطلب مستوىً رفيعًا من إجادة اللغة العربية.
5. زيادة أعداد هيئة التدريس في الكلية، وتخفيض عبء عضو هيئة التدريس، وتقليل عدد اللجان التي يشارك فيها كل عضو؛ حتى يتفرغ للقيام بالبحث العلمي والنشر.
6. العمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية سواء للطلبة أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.
7. تعزيز عملية الإرشاد الأكاديمي، والتأكد من إنها تساند الطلبة في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، والوصول للمستوى المُبَيَّن في مواصفات الخريجين.
8. الاستمرار في دراسة أسباب تعثر الطلبة في البرنامج، والعمل على معالجتها.
9. الإسراع في تنفيذ التدقيق الخارجي، وتطبيقه بالتعاون مع أساتذة متخصصين في القانون.
10. تطوير آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه.
11. تحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية وتوثيق ذلك؛ نظرًا لأهميتها بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج.
12. إجراء مقايسات مرجعية شاملة مع جامعات إقليمية أو دولية، وأنْ يتم إجراء مقايسات تشمل جميع جوانب البرنامج.